الأمم المتحدة

A/62/374

الجمعية العامة

Distr.: General
1 October 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ١٣٩ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١

ميزانية المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١، وذلك لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

تقرير الأمين العام

موجز

وفقا لقراري الجمعية العامة ٥٩/٢٧٤ و ٦٠/٢٤٣، يتضمن هذا التقرير الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للمحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ عام ١٩٩١.

ويبلغ إجمالي الموارد المخصصة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ قبل إعادة تقدير التكاليف ٦٠٠ ٤٣٩ ٣٣٩ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٥٢ ٣١٠ دولار) وتمثل زيادة بالقيمة الحقيقية إجماليها ٧٠٠ ٨٦٥ ١٢ دولار، أي ٣,٩ في المائة (صافيها ٦٠٠ ٨٢١ ١٣ دولار)، بالمقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧.

301007 301007 07-52307 (A)

أولا – مقدمة

١ – حدد مجلس الأمن اختصاصات المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في قراره ٨٠٨ (١٩٩٣). وتنص المادة ١١ من النظام الأساسي للمحكمة، الذي اعتمده مجلس الأمن في قراره ٨٢٧ (١٩٩٣) على أن تتكون المحكمة من ثلاثة أجهزة، هي الدوائر ومكتب المدعي العام وقلم المحكمة. وترد في النظام الأساسي أيضا الأنشطة التي تكون المحكمة مسؤولة عنها.

٢ – وأعرب مجلس الأمن عن اقتناعه المستمر في قراره ١٣٢٩ (٢٠٠٠) بأن مقاضاة الأشخاص المسؤولين عن انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة تساهم في إحلال السلم وصونه في يوغوسلافيا السابقة.

٣ – وتم اعتماد التقرير المتعلق بالوضع القانوني للمحكمة واحتمال إحالة بعض القضايا إلى المحاكم الوطنية (S/2002/678) ببيان أصدره رئيس مجلس الأمن في ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ باسم المجلس (S/PRST/2002/21). وعرض التقرير استراتيجية لإنجاز أعمال المحكمة، وحدد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ موعدا لإكمال جميع التحقيقات الجديدة، و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موعدا لإنجاز المحاكمات الابتدائية، و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لإنجاز قضايا الاستئناف. وتم تحقيق الإنجاز الرئيسي الأول بإكمال كل المستهدف من التحقيقات المتبقية وإقرار الدوائر لآخر عرائض الاتهام الجديدة.

٤ – وأكّد مجلس الأمن القرار من جديد ”وبأقوى العبارات“ في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) البيان المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ الذي أيد استراتيجية لإنجاز أعمال المحكمة. وأكد المجلس مرة أخرى في قراره ١٥٣٤ (٢٠٠٤)، أهمية التنفيذ التام لاستراتيجية الإنجاز.

٥ – إن التقدم المحرز في مرحلة ما قبل المحاكمة وأثناء المحاكمة أتاح للمحكمة أن تضع توقعات معقولة بشأن مواعيد إنجاز جميع المحاكمات الابتدائية المتوقعة. وفي وقت سابق من عام ٢٠٠٧، أشار هذا التقييم إلى أنه من أصل ١١ قضية مقرر إنجازها في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيتم إنجاز أربع محاكمات خلال عام ٢٠٠٨، وأربع محاكمات خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩ فيما سيتم إنجاز المحاكمات الثلاث المتبقية في الأشهر الستة الأخيرة من فترة السنتين. إلا أنه حدث تطوران رئيسيان في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ كان لهما أثر كبير على الجدول الزمني للمحاكمات. الأول يتعلق بإلقاء القبض على فارين اثنين (زدرافكو توليمير وفلاستيمير جورجيفيتش). و لم يكن بالإمكان ضم قضيتا هذين المتهمين،

لأسباب قانونيه وعملية، مع القضايا القائمة التي تضم عدة متهمين. ونتيجة لذلك، يتعين إضافة محاكمتين أخريين إلى الجدول الزمني لمحاكمات عام ٢٠٠٩.

٦ - أما التطور الثاني فيشمل قضية متهمين اثنين، هما ميلان لوكيتش وسيردويي لوكيتش. وكان مكتب المدعي العام قد تقدم أصلا بطلب لإحالة الدعوى ضد ميلان لوكيتش عملا بالمادة ١١ مكررا. ورفض مجلس الإحالة الطلب بسبب علو شأن المتهم وطبيعة الجرائم المرتكبة، لذلك لا تستوفي شروط الإحالة الواردة في المادة ١١ مكررا. وستتم محاكمة قضية ميلان لوكيتش الآن في عام ٢٠٠٩ جنبا إلى جنب مع قضية سيردويي لوكيتش التي أحيلت لكنها ألغيت بسبب التشابه في الاتهامات. وقد أسفرت هذه الأحداث عن إضافة ثلاث محاكمات جديدة على عدد المحاكمات المزمع تنفيذها أصلا لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

٧ - وتتوقع المحكمة الآن وجود ١٤ قضية للمحاكمة خلال فترة السنتين، تضم ٣٧ متهما. إن الجدول الزمني للمحاكمات الذي يعكس الأطر الزمنية هذه يشكل الأساس في وضع الاحتياجات من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وسيقدم رئيس المحكمة والمدعي العام في تقاريرهما المشتركة نصف السنوية إلى مجلس الأمن المقرر تقديمها إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف استراتيجية الانجاز. وينبغي ألا يغيب عن البال أن عددا من العوامل الخارجية الخارجة عن سيطرة المحكمة يمكن أن يكون لها وسيكون لها أثر كبير على المواعيد المتوقعة لإنجاز المحاكمات، على النحو المبين في الجدول الزمني المتوقع للمحاكمات. وإذا اختلف الجدول الزمني الفعلي للمحاكمة كثيرا مع الجدول المستخدم لإعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تعيّن إعادة تقييم وتنظيم الاحتياجات وسيتم تناول أي احتياجات إضافية في سياق تقارير الأداء لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. كما تجدر الإشارة إلى أن الجدول الزمني للمحاكمة والميزانية المقترحة ذات الصلة لا يأخذا في الاعتبار الاحتياجات من الموارد المتصلة بمحاكمة الهاربين الأربعة الذين لا يزالون طلقاء حتى تاريخ تقديم هذا التقرير. وستتم معالجة التقديرات المتعلقة بالهاربين الأربعة في سياق التقديرات المنقحة متى تم اعتقالهم.

٨ - وتشمل استراتيجية الانجاز دعامتين أساسيتين هما: (أ) إنجاز المحاكمات بشكل عادل وسريع في المحكمة وفقا للجدول الزمني المحدد؛ (ب) إحالة قضايا معينة ضد أشخاص متهمين، جرى توجيه الاتهام إليهم بمقتضى سلطة المحكمة، إلى محاكم وطنية مختصة في يوغوسلافيا السابقة.

٩ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ثمة خمسة تطورات رئيسية من شأنها أن تؤثر على حجم عمل المحكمة لدعم المحور الأول، وهي: (أ) زيادة نشاط المحاكمة الناجم عن إجراء محاكمة سابعة؛ (ب) شدة تعقيد المحاكمات والطعون الناجمة عن تعدد المتهمين في آحاد القضايا؛ (ج) إنجاز اثنتي عشرة محاكمة ابتدائية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ (د) زيادة عدد وتعقيد الطعون في الطعون من حيث الشكل والطعون المتعلقة بالموضوع؛ و (هـ) تخفيض نشاط المحاكم الابتدائية اعتبارا من الربع الثالث من عام ٢٠٠٩ بعد إنجاز المحاكمات، حسب الجدول الزمني المنقح للمحاكمة.

١٠ - ولكفالة انجاز المحاكمات الابتدائية بحلول عام ٢٠٠٩، تجري المحكمة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، محاكمة سابعة في الوقت نفسه وتزمع مواصلة هذا التدبير خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد أصبح إجراء محاكمة سابعة ممكنا: (أ) نتيجة للقرار بأن يجلس القضاة الاحتياطيون الثلاثة الجدد في أكثر من محاكمة، (ب) بالاستفادة من الفجوات التي قد تظهر في الجدول الزمني لقاعة المحكمة بسبب مرض المتهم أو المحامي، أو عدم إدلاء الشهود بشهاداتهم، أو صياغة الحكم أو غيرها من الظروف غير المنظورة التي تؤدي إلى تأجيل الدعوى. وستستخدم قاعات محكمة أيضا للدوائر التي ترغب في إجراء جلسات استماع إضافية للتعجيل في انجاز القضايا التي تحاكمها. كما يتوقع أيضا أن يؤدي موعد إجراء المحاكمة السابعة، رغم تحقيق الاستفادة القصوى من قاعة المحكمة، إلى زيادة حجم العمل في جميع أجهزة المحكمة.

١١ - ولزيادة وتيرة نشاط المحاكمات وتحسين كفاءة الجهاز القضائي، خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، وافقت الدوائر على طلبات مكتب المدعي العام على ضم الاتهامات المتشابهة وإجراء محاكمات لعدة متهمين في آن معا. ومن المقرر إجراء سبع محاكمات من هذا القبيل خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وفي حين ثبت أن ضم القضايا معا من شأنه أن يُعجل من وتيرة المحاكمات، فإن للقضايا التي تضم عدة متهمين أثرا في توليد عدد من الالتماسات والطعون أكبر بكثير من القضايا التي تشمل متهما واحدا، مما سيكون له أثر على حجم عمل الدوائر ومكتب المدعي العام في دعم المحاكمات والاستئناف. ومن المزمع إجراء سبع محاكمات إضافية تشمل متهما واحدا خلال فترة السنتين، لمحاكمة ما مجموعه ١٤ قضية في المحكمة الابتدائية خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ تشمل ٣٧ متهما (ما عدا الهاربين الأربعة الذين لا يزالون طلقاء، حتى وقت إعداد هذا التقرير).

١٢ - ويُتوقع أن يُطعن في جميع القضايا التي تنظر فيها المحكمة من قبل طرف أو أكثر من أطراف الدعوى. وسيكون لزيادة عدد وبيانات الأشخاص المتهمين الذين ستجري محاكمتهم

خلال السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أثر على حجم وتعقيد قضايا الاستئناف. بالإضافة إلى ذلك، فإن المتهمين الاثنين الإضافيين وعدم إحالة قضية واحدة إلى المنطقة ستظل تشكل عبئا كاملا طوال فترة السنتين.

١٣ - ومن خلال فريقها العامل المعني بالممارسات القضائية، فإن لجنة القواعد والجلسات العامة والدوائر لا تزال تبحث في أساليب إضافية لتقليص فترة الإجراءات، سواء من خلال مواصلة إعادة النظر في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات وإدخال تعديلات عليها، وكذلك بمواصلة تنفيذ توصيات الفريقين العاملين المعنيين بالممارسات القضائية اللذين أنشأهما الرئيس للبحث في سبل دفع خطى المحاكمات ودعاوى الاستئناف. إن التدابير التي اعتمدت خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، أي التعديلات على المادة ٧٣ مكررا (تيسير تخفيض عدد مواقع الجريمة) وإضافة المادة ٩٢ ثالثا (التي تخول دائرة المحاكمة ضمن ظروف معينة النظر في الإفادات الخطية والمدونات الحرفية للشهود بدلا من الشهادة الشفوية عندما تنسب تلك الأدلة لأفعال وسلوك المتهم) والقاعدة ٩٢ رابعا (التي تسمح بأن تُدخل ضمن الإفادات والمدونات الحرفية المقدمة من الشهود التي تتناول أفعال وسلوك المتهمين حتى لو كان الشاهد غير متاح الوصول إليه) قد أدت إلى وفورات كبيرة. علاوة على ذلك، فإن تعديل المادة ٧٥، قيد النظر حاليا، من شأنها أن تعجل في إجراءات المحكمة للحصول على المدونات الحرفية السرية للوقائع أمام المحكمة.

١٤ - وقد أخذ الفريق العامل المعني بتحديد مواعيد المحاكمات على عاتقه المهمة الصعبة في تحديد القضايا التي سيتم الاستماع إليها وفي أية دوائر لكفالة إدارة القضايا في مرحلة ما قبل المحاكمة من قبل الدائرة التي يتوقع أن تستمع إلى الدعوى والتأكد بقدر الإمكان من دقة المعلومات المتعلقة بالاستعداد للمحاكمة والمدة المتوقعة للمحاكمة. وفي هذا الصدد، لم تعد هذه التقديرات تترك لتقدير الأطراف، بل تظل تحت سيطرة قاضي التحقيق.

١٥ - واستمرت دائرة الاستئناف في جني فوائد التعديلات التي أدخلت على القواعد لأغراض التعجيل في إجراءات المحاكمة مع الاحتفاظ بالإجراءات الواجب إتباعها احتراما لحقوق المتهم. وهذه التعديلات على القواعد وفعالية قضاة الاستئناف مكنت دائرة الاستئناف من تقديم عدد قياسي من الطعون في الأحكام في الفترة التي يشملها التقرير وفي الوقت نفسه عجلت في إصدار القرارات المتعلقة بالإشكالات والقرارات الممهّدة للاستئناف وغيرها من القرارات.

١٦ - وفيما يتعلق بالدعم القضائي والإداري، ستواصل المحكمة تنفيذ تدابير ترمي إلى تخفيض فترة المحاكمات وتحسين فعاليتها. وهذه تشمل نظام المحكمة الالكترونية، الذي تم

اختباره على أساس تجريبي خلال فترة السنتين الحاليتين، ويجري تطبيقها حاليا بنجاح على جميع المحاكمات. إن تنفيذ إمكانية الوصول إلى قاعدة البيانات القضائية على شبكة الإنترنت (بما في ذلك بالنسبة لمحكمة دولة البوسنة والهرسك) مكّنت محامي الدفاع من الدخول إلى الشبكة من أي مكان مما ساعد في التحضير الفعال لسير قضاياهم. وينبغي أيضا الاستمرار في دعم الكفاءة من قبل: (أ) مكتب إدارة الوثائق الذي يحتفظ بموارد الترجمة من خلال تفادي الازدواجية في طلبات الترجمة؛ (ب) وتطبيق نظام المبلغ المقطوع للدفاع لما قبل المحاكمة وأثناء المحاكمة، الذي يرغم أفرقة الدفاع على إعداد استراتيجياتها قبل المحاكمة؛ و (ج) وشبكة محامي الدفاع، التي أسفرت عن زيادة فعالية توزيع الوثائق ذات الصلة بالقضايا.

١٧ - ومساندة للدعامة الثانية، ستواصل المحكمة القيام بدور نشط في إحالة القضايا (التي تشمل المتهمين في جرائم حرب من المستوى المتوسط والأقل)، وملفات التحقيق إلى المحاكم الوطنية، ورصد تطور القضايا المحالة فعلا ومساعدة سلطات الادعاء والقضاء الوطنية في يوغوسلافيا. وكانت إحالة القضايا إلى جهات الاختصاص القضائي الوطنية هامة في استراتيجيه إنجاز المحاكمات. فقد أحيل حتى الآن ما مجموعه ١٠ متهمين عن طريق مجلس الإحالة إلى دائرة جرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك، وأحيل متهمان اثنان إلى سلطات كرواتيا وأحيل متهم واحد إلى صربيا للمحاكمة أمام المحاكم المحلية في هذين البلدين. وهناك قضية أخرى يمكن التماس إحالتها وذلك يتوقف على اعتقال أحد المتهمين الطلقاء.

١٨ - ويواصل فريق المرحلة الانتقالية التابع لمكتب المدعي العام الإشراف على إعداد الملفات المتعلقة بالمتهمين الآخرين بارتكاب جرائم الحرب الأقل خطورة التي يجري تحديدها خلال التحقيقات التي يجريها المكتب، بهدف إحالة هذه الملفات إلى سلطات الإدعاء في بلدان يوغوسلافيا السابقة. وسيظل مكتب المدعي العام يقدم دعما قانونيا أساسيا بعد تسليم الملفات. وسيواصل المكتب أيضا رصد المحاكمات المحالة إلى هيئات المنطقة بموجب المادة ١١ مكررا نظرا لأنه يتصرف حاليا من خلال منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

١٩ - وقد أدى قلم المحكمة دورا تنسيقيا رئيسيا في المساعدة على تطوير دائرة جرائم الحرب داخل المحكمة في البوسنة والهرسك. وتدرس لجنة التنسيق الانتقالية، التي أنشأها قلم المحكمة، الجوانب العملية المرتبطة بإحالة القضايا إلى جهات الاختصاص القضائي الوطني، وبالتحديد إحالة المتهمين وإحالة محامي الدفاع، واستمرار حماية الشهود.

٢٠ - وعملت المحكمة، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الخاصة لسيراليون، حيث يعد كل منهما أيضا لإكمال مهامها، مع محاكم نظيره لها في غضون فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ لمناقشة القضايا المشتركة الناجمة من استراتيجية الإنجاز الخاصة بكل منها. وسوف يسفر التعاون فيما بين هذه المؤسسات الثلاث عن إعداد دليل لأفضل الممارسات يشمل أفضل وأنجع الممارسات والإجراءات الخاصة بالمحاكم الدولية لجرائم الحرب.

٢١ - وقد لفت الأمين العام انتباه الجمعية العامة، في تقريره بشأن الاحتفاظ بالموظفين والمسائل المتعلقة بتراث المحكمتين، (A/60/436)، إلى مسائل التراث التي ستصادفها المحكمتان لدى إنجاز كل منهما لمهامها، نظرا لأن هذه ستكون لها آثار مالية بعد إغلاق أبوابهما. وأشار الأمين العام في التقرير نفسه إلى أنه يعتزم تقديم مقترحات وتوصيات محددة في إطار الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ووفقا لذلك، يتضمن التقرير الحالي مقترحات وتوصيات تتصل بعدد من اعتمادات الميزانية التي يجب أن تدرج فيما يتعلق بالالتزامات الإدارية لما بعد انتهاء المحكمة، وهي صرف المعاشات التقاعدية للقضاة وللأزواج الباقين على قيد الحياة بعد إغلاق أبواب المحكمتين، والالتزامات المرتبطة بنظام التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للموظفين المتقاعدين، وصيانة الاحتفاظ بقاعدة بيانات محفوظات المحكمة وسوابقها القضائية. (انظر الفرعين دال وهاء أدناه).

٢٢ - وفيما يتعلق بقاعدة بيانات المحفوظات والسوابق القضائية، أجريت عملية تقييم لبيئة حفظ السجلات بهدف تحقيق ما يلي: (أ) ضمان أن تستوفي السجلات معايير الحفظ وبقاء المحفوظات المطلوبة بعد اكتمال مهمة المحكمة، (ب) دعم سبل الوصول الرسمية للهيئة المكلفة بالمهام التي تلي إغلاق أبواب المحكمتين فضلا عن وصول عامة الجمهور إليها. وسوف يضطلع أثناء فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بمشاريع مختلفة بهدف دعم عملية تطوير وتنفيذ استراتيجية لإدارة المحفوظات والسجلات، تُبنى على نهج يستند إلى معايير متناسقة، في كل من المحكمتين الدوليتين والأمانة العامة بغية تحقيق إنجاز يتسم بالمسؤولية للولاية المسندة ولإنشاء نظام للحفظ والاطلاع يلبي حاجات تراث المحكمتين وما يتبقى من احتياجات. ويرد في الفقرات ٨٩ إلى ١٠٠ أدناه مستوى ونوع الموارد اللازمة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ لتنفيذ استراتيجية من هذا القبيل (انظر الفقرات ٨٩ إلى ١٠٠ أدناه).

٢٣ - ويبلغ المستوى العام للموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة ما إجماليه ٦٠٠ ٤٣٩ ٣٣٩ دولار (صافيه ١٠٠ ٩٥٢ ٣١٠ دولار)، قبل إعادة تقدير التكاليف، مما يعكس نموا حقيقيا في الموارد بمبلغ إجماليه

٧٠٠ ٨٦٥ ١٢ دولار أو نسبة ٣,٩ في المائة (صافيه ٦٠٠ ٨٢١ ١٣ دولار، أو نسبة ٤,٧ في المائة) مقارنا بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧. وتعكس الزيادة (انظر الجدول ٢ أدناه) زيادة في الاحتياجات تحت البند المخصص لدوائر المحكمة (١٠٠ ٩٤١ دولار)؛ الاحتياجات الجديدة المتصلة بتنفيذ استراتيجية إدارة السجلات والمحفوظات (١٠٠ ٨٦٠ ٣ دولار)، وتمويل صافي الالتزامات المستحقة للتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وصرف المعاش التقاعدي للقضاة وللأزواج الباقين على قيد الحياة (٠٠٠ ٧٠٠ ٣٣ دولار)، يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند مكتب المدعي العام (٢٠٠ ٢٣٧ ٩ دولار) وقلم المحكمة (٣٠٠ ٣٩٨ ١٦ دولار).

٢٤ - وفيما يتعلق بفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، تقترح المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة الاحتفاظ بعدد الوظائف المؤقتة وقدره ٧٣٢ وظيفة، مما يعكس انخفاضا تدريجيا قدره ٢٥٨ وظيفة أو نسبة ٢٦ في المائة (١٠٧ وظيفة من الفئة الفنية و ١٥١ وظيفة من فئة الخدمات العامة) على المستوى الحالي المأذون به ملاك الموظفين ٩٩٠ وظيفة.

٢٥ - واستنادا إلى الجدول الزمني المسقط للقضايا، من المتوقع أن يظل معدل نشاط المحاكمات دون تغيير بالمقارنة بمستوى سنة ٢٠٠٧. ولهذا يقترح أن يظل العدد الكلي للوظائف ٩٩٠ وظيفة لعام ٢٠٠٨ دون تغيير بالمقارنة بعام ٢٠٠٧. وفي عام ٢٠٠٩، سوف يتم إلغاء الوظائف الـ ٢٥٨ تدريجيا على النحو التالي: (أ) عدد يقدر بنحو ١٠٠ وظيفة تتألف من ٣٤ وظيفة من الفئة الفنية (٣ وظائف برتبة ف-٥، و ٨ وظائف برتبة ف-٤، و ١٩وظيفة برتبة ف-٣ و ٤ وظائف برتبة ف-٢)؛ ٦١ وظيفة من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى و ٥ وظائف من دائرة الأمن خلال الربع الثالث من السنة؛ (ب) عدد يقدر بنحو ١٥٨ وظيفة، يشمل ٧٣ وظيفة من الفئة الفنية (٤ وظائف برتبة ف-٥، و ١٥ وظيفة برتبة ف-٤، و ٣١ وظيفة برتبة ف-٣، و ٢٣ وظيفة برتبة ف-٢)؛ و ٧٠ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ١٥ وظيفة لدائرة الأمن خلال الربع الرابع من السنة. ومع ذلك، لكفالة المرونة لدى المحكمة للإسراع أو الإبطاء بتصفية أي وظيفة من الوظائف، يقترح إلغاء جميع هذه الوظائف اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، على النحو المبين في الجدول ٣، بيد أن تمويل هذه الوظائف يتم توفيره عن طريق المساعدة المؤقتة العامة. وهذا يتيح الحفاظ على الوظائف البالغة الأهمية في دعم المحاكمات التي تعقد حتى ٣١ تموز/يوليه وبين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بل أنه سيتيح للمحكمة الفرصة لكي توائم بدقة أكبر بين الاحتياجات من الموظفين وتقديم الخدمات للمحاكمات أثناء هذه الفترة الحرجة في مرحلة الانجاز.

٢٦ - وعلى العكس من ذلك، سيحدث عند اكتمال المحاكمات، انتقال عبء العمل صوب دعم دعاوى الاستئناف. وعلى هذا الأساس، تقترح المحكمة إحداث تغيير تنظيمي داخلي في مكتب المدعي العام وقسم الدعم القانوني للدوائر بقلم المحكمة، وهذا سينفذ بإعادة توزيع تدريجي للوظائف من دعم المحاكمات إلى دعم أعمال الاستئناف داخل دوائر المحكمة ومكتب المدعي العام. ويتمثل أحد جوانب هذا التغيير في دمج شعبة التحقيقات في شعبة الإدعاء، ونتج عن ذلك أن أصبح المحققون والمحللون وغيرهم من موظفي الدعم يعملون بشكل مباشر في قضايا محددة تحت قيادة محامي إدعاء. ولم تعد هناك حاجة إلى وظيفة رئيس شعبة التحقيقات ومن المقترح نقلها. ويستلزم تغيير داخلي كبير في المكاتب الارتقاء بمستوى قسم الاستئناف إلى شعبة الاستئناف على أن يرأسها رئيس برتبة مد-١، وهذا يستلزم نقل الوظيفة الحالية التي برتبة مد-١، لرئيس قسم التحقيقات. وستكون للزيادة في عدد المتهمين الذين سيحاكمون في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أثرها على حجم وتعقد القضايا بشأن الاستئناف وسيولد هذا أعمالا إضافية مستفيضة. كما ستولد الطعون الانتقالية أثناء المحاكمات مزيدا من الأعمال المعقدة، ولا سيما، فيما يتعلق بالقضايا التي تشمل عدة متهمين، مما سيطرح مسائل قانونية معقدة جديدة. وفي ضوء ذلك، يقترح أن ينقل خلال سنة ٢٠٠٩، ٣٧ وظيفة من الفئة الفنية (٣ وظائف برتبة ف-٥، و ٧ وظائف برتبة ف-٤، و ١٦ وظيفة برتبة ف-٣، و ٤ وظائف برتبة ف-٢) و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) من قسم المحاكمات ووحدة دعم المحاكمات في إطار شعبة الادعاء إلى شعبة الاستئناف التي تم الارتقاء بمستواها حديثا.

٢٧ - سيتم أيضا، مسايرة لتعزيز قسم الاستئناف السابق، تعزيز قسم الدعم القانوني لدوائر المحكمة. ولكي تتضح بشكل أفضل زيادة المسؤوليات الإدارية والتنسيقية لرئيس دوائر المحكمة، يقترح رفع مستوى وظيفة برتبة ف-٥ إلى رتبة مد-١ اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ويعتبر رفع مستوى هذه الوظيفة ضروريا لتدعيم مستوى الإدارة والتنسيق في دوائر المحكمة أثناء هذه المرحلة الحرجة ونشاط الاستئناف. وستوفر الوظيفة التي جرى رفع مستواها دورا للسياسة والقيادة في تنسيق أعمال دوائر المحكمة وأفرقة الاستئناف من كل من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا أثناء فترة سوف تزداد فيها نشاط أعمال دعم الاستئناف زيادة كبيرة وتصبح أكثر تعقيدا من حيث المسائل الوقائعية والقانونية.

٢٨ - وتشمل الاحتياجات الإجمالية من الموارد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، كما هو مبين في الفقرات السابقة، اعتمادات تتعلق بإعداد وتنقيح وتطبيق النظام الرقمي على جميع المواد السمعية - البصرية بما في ذلك حفظ سجلات مكتب المدعي العام والسجلات

الإدارية، والالتزامات المستحقة ذات الصلة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وبصرف المعاشات التقاعدية للقضاة المتقاعدين.

٢٩ - وتعتبر إعادة تقدير مبالغ الاعتمادات المقترحة في الميزانية حسب معدلات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ الواردة في هذا التقرير إعادة تقدير أولية. وفيما يتعلق بالمرتبات المتصلة بالوظائف في الفئة الفنية وما فوقها، تعكس التعديلات الحركة المسقطة للأرقام القياسية لتسوية مقر العمل في عام ٢٠٠٧. وبالمثل، فيما يتعلق بمرتبات وظائف فئة الخدمات العامة، تأخذ إعادة تقدير التكاليف في الحسبان المبلغ المتوقع لتسويات تكاليف المعيشة المحتملة استنادا إلى معدلات التضخم المتوقعة. ويقترح الأخذ بمتوسط معدلات الشواغر لوظائف الفئة الفنية وفئة الخدمات العامة في عام ٢٠٠٦ للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولم تبذل أية محاولة للتنبؤ بحركة العملات ذات الصلة مقابل دولار الولايات المتحدة. وسيعاد تقدير تكاليف الميزانية المقترحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ على أساس أحدث البيانات المتعلقة ببيانات التضخم الفعلية السائدة، وحركة الأرقام القياسية لتسوية مقر العمل في عام ٢٠٠٧، والنتائج التي تتوصل إليها الدراسات الاستقصائية للمرتبات، إن وجدت، فيما يتعلق بنفقات المرتبات وتطور أسعار الصرف المعمول بها في عام ٢٠٠٧.

٣٠ - وتقدر الموارد الخارجة عن الميزانية، أثناء فترة السنتين بمبلغ ٢٠٠ ١٣٣ ٣ دولار وسوف تستخدم لتغطية تكاليف مختلف الأنشطة المتصلة بدعم أعمال مكتب المدعي العام وقلم المحكمة. ويعكس المستوى التقديري للموارد الخارجة عن الميزانية نقصانا قدره ٢٠٠ ٧٧٣ دولار بسبب إكمال عدة مشاريع، بما فيها مشروع قواعد الطرق ومشروع الأعمال المتأخرة لوحدة الأدلة ومشروع تحقيقات جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة.

الجدول ١

النسبة المئوية لتوزيع الموارد حسب العنصر

العنصر	الميزانية العادية	الموارد الخارجة عن الميزانية
١ - دوائر المحكمة	٣,١	-
٢ - مكتب المدعي العام	٢٢,٩	٢,٠
٣ - قلم المحكمة	٦٣,٠	٩٨,٠
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	١,١	-
٥ - الالتزامات للتأمين بعد انتهاء الخدمة ولصرف المعاشات التقاعدية للقضاة وللأزواج الباقين على قيد الحياة	٩,٩	-
المجموع	**١٠٠**	**١٠٠**

الجدول ٢

الاحتياجات من الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

(١) الميزانية المقررة

العنصر	نفقات ٢٠٠٤-٢٠٠٥	اعتمادات ٢٠٠٦-٢٠٠٧	نمو الموارد		المجموع قبل إعادة تقدير التكاليف	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات ٢٠٠٨-٢٠٠٩
			المبلغ	النسبة المئوية			
١ - دوائر المحكمة	١١ ١٥٨,٢	٩ ٥٢٥,٣	٩٤١,١	٩,٩	١٠ ٤٦٦,٤	٢ ٤٩٣,٠	١٢ ٩٥٩,٤
٢ - مكتب المدعي العام	٨٠ ٥٣٧,٧	٨٧ ٠٨٥,٠	(٩ ٢٣٧,٢)	(١٠,٦)	٧٧ ٨٤٧,٨	٤ ٣٢٣,٥	٨٢ ١٧١,٣
٣ - قلم المحكمة	١٧٤ ٩٤٧,٤	٢٢٩ ٩٦٣,٦	(١٦ ٣٩٨,٣)	(٧,١)	٢١٣ ٥٦٥,٣	٩ ٩٣٢,٧	٢٢٣ ٤٩٨,٠
٤ - إدارة السجلات والمحفوظات	–	–	٣ ٨٦٠,١	–	٣ ٨٦٠,١	١٢٥,٥	٣ ٩٨٥,٦
٥ - الالتزامات: للتأمين بعد انتهاء الخدمة/ لصرف المعاشات التقاعدية للقضاة	–	–	٣٣ ٧٠٠,٠	–	٣٣ ٧٠٠,٠	–	٣٣ ٧٠٠,٠
مجموع النفقات (الاجمالي)	**٢٦٦ ٦٤٣,٣**	**٣٢٦ ٥٧٣,٩**	**١٢ ٨٦٥,٧**	**٣,٩**	**٣٣٩ ٤٣٩,٦**	**١٦ ٨٧٤,٧**	**٣٥٦ ٣١٤,٣**
الإيرادات							
الإيرادات الآتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣٦ ٠١٣,٠	٢٩ ١٧٨,١	(٩٥٥,٩)	(٣,٣)	٢٨ ٢٢٢,٢	٩٠٩,٧	٢٩ ١٣١,٩
إيرادات أخرى	٢٤٠,٧	٢٦٥,٣	–	–	٢٦٥,٣	–	٢٦٥,٣
مجموع الاحتياجات (الصافي)	**٢٣٠ ٣٨٩,٦**	**٢٩٧ ١٣٠,٥**	**١٣ ٨٢١,٦**	**٤,٧**	**٣١٠ ٩٥٢,١**	**١٥ ٩٦٥,٠**	**٣٢٦ ٩١٧,١**

(٢) الموارد الخارجة عن الميزانية

	نفقات ٢٠٠٤-٢٠٠٥	تقديرات ٢٠٠٦-٢٠٠٧	تقديرات ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الأنشطة	٥ ٦٣١,٥	٣ ٩٠٦,٤	٣ ١٣٣,٢
المجموع	**٥ ٦٣١,٥**	**٣ ٩٠٦,٤**	**٣ ١٣٣,٢**
مجموع (١) و (٢)	**٢٣٦ ٠٢١,١**	**٣٠١ ٠٣٦,٩**	**٣٣٠ ٠٥٠,٣**

الجدول ٣

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	المقترح لعام ٢٠٠٨	التخفيض المقترح ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩	المجموع ٢٠٠٦-٢٠٠٧	المجموع ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الفئة الفنية وما فوقها							
وكيل الأمين العام	١	١	–	–	–	١	١
أمين عام مساعد	١	١	–	–	–	١	١
مد – ٢	١	١	–	–	–	١	١
مد – ١	٤	٥	–	–	–	٤	٥
ف – ٥	٣٥	٣٤	(٧)	–	–	٣٥	٢٧
ف – ٤/٣	٢٩٥	٢٩٥	(٧٣)	١	١	٢٩٦	٢٢٣
ف – ٢/١	١١٧	١١٧	(٢٧)	–	–	١١٧	٩٠
المجموع الفرعي	**٤٥٤**	**٤٥٤**	**(١٠٧)**	**١**	**١**	**٤٥٥**	**٣٤٨**
الخدمات العامة							
الرتبة الرئيسية	١١	١١	–	–	–	١١	١١
الرتب الأخرى	٣٧٠	٣٧٠	(١٣١)	٢	–	٣٧٢	٢٣٩
المجموع الفرعي	**٣٨١**	**٣٨١**	**(١٣١)**	**٢**	**–**	**٣٨٣**	**٢٥٠**
وظائف أخرى							
دائرة الأمن	١٥٥	١٥٥	(٢٠)	–	–	١٥٥	١٣٥
المجموع الفرعي	**١٥٥**	**١٥٥**	**(٢٠)**	**–**	**–**	**١٥٥**	**١٣٥**
المجموع	**٩٩٠**	**٩٩٠**	**(٢٥٨)**	**٣**	**١**	**٩٩٣**	**٧٣٣**

ثانيا – برنامج العمل والاحتياجات من الموارد

ألف – دوائر المحكمة

٣١ – تضم الدوائر تسعة قضاة محكمة دائمين، وتسعة قضاة مخصصين، وثلاثة قضاة احتياطيين. وهي الجهاز القضائي للمحكمة الذي يقوم بنشاطها الأساسي: أي تحديد ما إذا كان الشخص مذنبا أم بريئا عند اتهامه بارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي في إقليم يوغوسلافيا السابقة منذ ١٩٩١. وستواصل الدوائر، من خلال نشاطها القضائي، كفالة حصول جميع المتهمين على محاكمة عادلة دون تأخير لا مبرر له.

٣٢ - وتتكون دائرة الاستئناف من سبعة قضاة استئناف دائمين في لاهاي، خمسة منهم تمولهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، واثنان يحمّلان على ميزانية المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

٣٣ - والهدف الرئيسي للدوائر في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ هو مواصلة الاضطلاع بسبع محاكمات في وقت واحد، والانتهاء من جميع الطعون الاستشكالية ودعاوى استئناف أحكام صدرت، وذلك في أسرع وقت، مستعينة في ذلك بما تعداده ١٦ قاضيا دائما وعدد يصل إلى ١٢ قاضيا مخصصا، بمن فيهم ثلاثة قضاة احتياطيين. والحفاظ على هذا المستوى المرتفع من العمل يبدو للوهلة الأولى ضروريا حتى يمكن الانتهاء من معظم المحاكمات في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩. وفي المرحلة الحالية ليس هناك سوى ٤ متهمين مطلقي السراح من بين ١٦١ متهما. وسوف تواصل الدوائر الاستفادة من كامل قدراتها خلال فترة السنتين.

٣٤ - وطوال الفترة التي شملت عام ٢٠٠٦ والنصف الأول من عام ٢٠٠٧، أجرت المحكمة ٦ محاكمات في آن معا ضمت ٢٤ متهما. وأصدرت قرارها في المحاكمات الست. وبالإضافة إلى ذلك أصدرت حكمها في قضية أقر فيها المتهم بجريمته و ٣ أحكام في تهم بتحقير المحكمة. وخلال نفس الفترة، نظرت المحكمة في ٢٣ قضية استئناف صدرت فيها أحكام تتعلق بما عدده ٣٢ شخصا. وأصدرت المحكمة أحكامها النهائية في قضايا الاستئناف المرفوعة في ١٣ قضية، وحكمان في طعون بشأن تحقير المحكمة. واعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٧، بدأت المحكمة في المحاكمة السابعة للفترة المتبقية من عام ٢٠٠٧، ومن المتوقع أن تستمر إجراءات التقاضي في سبع محاكمات في آن معا تشمل ٢٦ متهما على الأقل. وسوف تشمل الإجراءات السابقة على المحاكمة ما يصل إلى ٤ قضايا تضم ٧ متهمين. أما أنشطة الاستئناف، فتشمل ١٠ قضايا على الأقل لأحكام صدرت بالإضافة إلى قضايا طعون استشكالية وطعون بشأن الإحالة، وقضايا طعون تتعلق بتحقير المحكمة وطعون إعادة النظر في الأحكام كلما نشأت.

٣٥ - ومن المتوقع خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ أن تقوم الدوائر بما يلي: ١٤ محاكمة (٧ محاكمات متزامنة في أي وقت)، و ٧ إجراءات سابقة على المحاكمة، و ٤٣ إجراء سابق على الاستئناف، و ٤٣ استئنافا لأحكام نهائية صادرة عن الدوائر أو للمادة ١١ مكررا فيما يتعلق بقرارات الإحالة (١٧ استئنافا لأحكام المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، و ٢٦ لأحكام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، ويعمل قضاة دائرة الاستئناف وموظفوها فيما يتعلق بقضايا الاستئناف في المحكمتين) وجميع الطعون

الاستشكالية الناشئة عن المحاكمات. وستظل هيئة قضاة الإحالة في الدوائر قائمة لفحص ما يُقدم من طلبات الإحالة الجديدة، بالإضافة إلى متابعة الالتزامات القائمة فيما يتعلق بالقضايا التي أحيلت بالفعل إلى المحاكم المحلية في يوغوسلافيا السابقة. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون من الضروري النظر في المحاكمات المتعلقة بتحقير المحكمة والطعون التي قد تقدم بشأنها.

٣٦ - وستواصل الدوائر العمل في القضايا الخمس التي تشمل عدة متهمين يصل عددهم إلى ٧ متهمين في كل قضية، وهي القضايا التي بدأ النظر فيها في فترة السنتين السابقة. ومن بين هذه القضايا التي جاءت نتيجة سياسة المدعي بتجميع لوائح الاتهام التي تربطها صلة كلما أمكن، ستظل تلك التي تضم ٦ متهمين أو أكثر تشكل ضغطا كبيرا على موارد الدوائر. وبالإضافة إلى ما تسببه محاكمة متهمين متعددين في وقت واحد من التماسات كثيرة للغاية أثناء المحاكمة، فإن هذه المحاكمات تفرز أيضا طعونا استشكالية أكثر مما يحدث في القضايا التي تضم عددا أقل من المتهمين. والعمل الإضافي الذي يولده نهج القضايا التي تشمل عدة متهمين، يعتبر ضروريا إذ أن من شأنه أن يقلل كثيرا من الوقت الكلي اللازم للمحاكمة مقارنة بعقد محاكمات منفصلة لكل متهم على حدة. فالملاحظ، على سبيل المثال، أنه بينما كان هناك ٨ متهمين في المتوسط يحاكمون في آن معا في أي وقت من فترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، فإن عدد المتهمين المنتظر محاكمتهم في آن معا في أي وقت من عام ٢٠٠٨ سيكون ٢٣ متهما في المتوسط، ثم يقل عددهم في عام ٢٠٠٩ مع عودتنا إلى ازدياد المحاكمات التي تنظر قضية متهم واحد. وينتظر أن تصل القضايا التي تشمل عدة متهمين إلى مستوى الاستئناف في فترة السنتين القادمة، أي أن القضية الواحدة قد تضم ما يصل إلى ثمانية استئنافات، وهي زيادة هائلة في تعقيد الأمور مقارنة بقضايا الاستئناف حتى الآن. ومن المنتظر أن يظهر أول استئناف من هذا القبيل المعقد التركيب في النصف الثاني من عام ٢٠٠٨.

٣٧ - وحتى يمكن ممارسة العمل في المحاكمات بهذا المستوى الضخم، فقد استغلت الدوائر بالفعل إلى أقصى حد الموارد المتوافرة، وذلك بتشغيل قاعات المحاكم الثلاث على مدى نوبتين يوميا، متجاوزة بذلك ساعات العمل المعتادة. فخلال فترة السنتين الجارية، اعتمدت الدوائر الابتدائية تدابير إضافية لاستخدام أية قاعة محكمة خالية في عقد جلسات استماع إضافية في القضايا المنظورة أمامها. وحتى في الإجازتين القصيرتين للمحكمة في كل سنة، واللتين تستخدمان في القيام بأعمال صيانة المحكمة وصياغة الأحكام والقرارات السابقة للمحاكمة، أصبحتا متاحتان الآن لكي تستخدمها الدوائر التي تود أن تعقد جلسات استماع إضافية أثناء هاتين الإجازتين بغرض الإسراع في الانتهاء من القضايا المعروضة عليها.

٣٨ - وقد طبق القضاة تطبيقا تاما توصيات الفريق العامل المعني بتعجيل النظر في قضايا الاستئناف والفريق العامل المعني بتعجيل سير المحاكمات بغرض تحسين كفاءة إجراءات المحاكمة. وأسفرت التدابير التي اتخذت أثناء فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ عن تحقيق وفورات ملموسة، وهذه الإجراءات هي تعديل المادة ٧٣ مكررا (التي تيسر تخفيض عدد مواقع الجرائم) والإضافة التي حدثت في المادة ٩٢ ثالثا (التي فوضت الدائرة الابتدائية في ظروف معينة أن تنظر في بيانات أو محاضر مكتوبة بدلا من الشهادة الشفوية التي تتعلق بإثبات أعمال وتصرفات المتهم) والمادة ٩٢ رابعا (التي تسمح بالأخذ بالبيانات والشهادات المكتوبة التي يدلي بها الشهود والتي تتعلق بأفعال وتصرفات المتهمين كأدلة، حتى إذا لم يوجد شهود).

٣٩ - واستجابة أيضا لتوصية الفريق العامل المعني بتعجيل سير المحاكمات، اضطلع الفريق العامل المعني بتحديد مواعيد المحاكمات بالمهمة الصعبة المتمثلة في تحديد القضايا التي ستنظر فيها كل دائرة، بغرض ضمان عرض القضايا التي في مرحلة التحقيق على الدائرة التي من المتوقع أن تنظر فيها. وتنفيذا لهذه المهمة، عقد نائب رئيس المحكمة الدولية، والذي يقوم أيضا بدور رئيس الفريق العامل المعني بتحديد مواعيد المحاكمات، مشاورات منتظمة مع قضاة التحقيق للاستيقان بالدقة الممكنة من الاستعدادات للمحاكمات والمدد المتوقعة لكل محاكمة. وفي هذا الصدد، لم تعد هذه التقديرات متروكة للأطراف، وإنما لرقابة القاضي المسؤول عن إجراءات التحقيق. ومن الميزات الإضافية في ذلك أن الفريق العامل المعني بتحديد مواعيد المحاكمات يضمن وجود قضية أو أكثر جاهزة للمحاكمة دائما, في حالة حدوث تطورات غير متوقعة تتطلب تغييرات في مواعيد المحاكمات وتستدعي إحلال قضية محل أخرى. كما أن تلقي المعلومات الجاري الآن من القضاة بشأن سير العمل في إجراءات المحاكمات والتحقيقات سمح للفريق العامل المعني بتحديد مواعيد المحاكمات بأن يخرج بتوقعات دقيقة بقدر معقول بشأن الانتهاء المتوقع لجميع المحاكمات المعروضة على المحكمة. وتشير التقديرات الحالية إلى أنه إن كانت المحكمة لن تستطيع الانتهاء من جميع المحاكمات بنهاية عام ٢٠٠٨، فإن الغالبية العظمى من القضايا ينتظر الانتهاء منها في النصف الأول من عام ٢٠٠٩.

٤٠ - وكما حدث بالنسبة للدوائر الابتدائية، فقد واصلت دائرة الاستئناف جني ثمار التعديلات التي أُدخلت على القواعد التنظيرية بغرض التعجيل بسير المحاكمات، مع المحافظة في نفس الوقت على حقوق المتهمين وفق الإجراءات القانونية. فقد كان من بين ما أسفرت عنه التعديلات التي اعتُمدت عملا بتقرير الفريق العامل المعني بتعجيل النظر في الطعون عن تقصير الفترات الزمنية المحددة لتقديم الاستئنافات، وتلافي تكرار هذه الطلبات، والإسراع في

التصرف في هذه الاستئنافات بالتوسع في استخدام الطلبات المكتوبة بدلا من الطلبات الشفوية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوسع في دور قاضي ما قبل الاستئناف في البت في الالتماسات الروتينية والتعجيل في الإجراءات السابقة لتقديم الاستئناف يكفل جعل الطعون في الأحكام جاهزة للنظر فيها في أقرب فرصة ممكنة. وصفوة القول، فإن التعديلات التي أُدخلت على القواعد التنظيمية والنشاط الاستباقي لقضاة الاستئناف سمح لدائرة الاستئناف بأن تصدر أحكاما في رقم قياسي من قضايا الاستئناف ضد الأحكام خلال الفترة التي يشملها التقرير، على حين دفعت أيضا بخطى إصدار القرارات المتعلقة بالاستشكالات والقرارات المتعلقة بمرحلة ما قبل الاستئناف وغيرها من القرارات.

٤١ - ويقدم مكتب رئيس المحكمة المشورة والمساعدة، بالإضافة إلى الدعم اللوجستي وخدمات السكرتارية إلى الرئيس في ممارسته لوظيفته. فالرئيس هو أعلى سلطة في المحكمة، ويقوم بدور رئيسها المؤسسي. وهو مسؤول عن تنفيذ رسالة المحكمة بشكل عام وعن تمثيل المحكمة أمام الهيئة الأم، وهي مجلس الأمن، وأمام الجمعية العامة. كما يقوم الرئيس بمهام ذات صفة تمثيلية تجاه رؤساء البعثات، وسفارات الدول الأعضاء، والأمين العام.

٤٢ - وتطبيقا للمادة ١٩ من النظام الداخلي وقواعد الإثبات، يقوم رئيس المحكمة أيضا بتنسيق عمل الدوائر، ويشرف على أنشطة قلم المحكمة، ويمارس جميع المهام الأخرى الموكولة إليه بحكم النظام الأساسي والنظام الداخلي. ويمكن تقسيم هذه المهام إلى الفئات الثلاث التالية:

(أ) مهام قضائية: عملا بالمادة ١٤ (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمادة ١٢ (٢) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا، فإن رئيس المحكمة هو القاضي الذي يرأس دائرتي الاستئناف في المحكمتين. ورئيس المحكمة هو السلطة الوحيدة المسؤولة عن تقييم التقارير التي تفيد بعدم احترام أي دولة لالتزام يفرض النظام الأساسي، وإبلاغ مجلس الأمن بذلك، بحسب ظروف الحالة؛

(ب) مهام داخلية: عملا بالمادة ٢٣ مكررا من النظام الداخلي، فإن رئيس المحكمة هو رئيس مجلس التنسيق المسؤول عن كفالة تنسيق أعمال الأجهزة الثلاثة للمحكمة؛

(ج) مهام شبه قضائية: عملا بالمادة ٢٣، فإن رئيس المحكمة هو رئيس هيئة المكتب، وهو المسؤول عن استعراض جميع المسائل الرئيسية الناشئة عن ممارسة المحكمة لوظيفتها. كما أن الرئيس يترأس الاجتماعات العامة للمحكمة التي يقوم فيها القضاة باعتماد مواد النظام الداخلي أو تعديلها، عملا بالمادة ١٩ (ألف)، وأن يتخذ قرارات بشأن المسائل المتعلقة بسير العمل داخل الدوائر والمحكمة، وأن يحدد شروط الاحتجاز أو يشرف عليها.

٤٣ - وطبقا للنظام الأساسي والنظام الداخلي والتوجيهات المختلفة، فإن لرئيس المحكمة الحق في المراجعة النهائية لما يتعلق ببعض المسائل، مثل تنفيذ الأحكام، ومسائل المساعدة القانونية/محامو الدفاع، وتطبيق بعض التوجيهات مثل قواعد الاحتجاز والتوجيه الخاص بتعيين محامي الدفاع. وطبقا للمادة ١٣ ثالثا من النظام الأساسي، فإن الرئيس هو المسؤول أيضا عن توجيه طلب إلى مطالبة الأمين العام بتعيين قضاة مخصصين للدوائر الابتدائية.

٤٤ - وبالنسبة لفترة السنتين القادمة، من المسائل ذات الأهمية الأساسية أن يواصل مكتب الرئيس العمل باستراتيجية الإنجاز التي بدأتها المحكمة وأيدها مجلس الأمن في البيان الرئاسي المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (S/PRST//2002/21). ولا بد من المحافظة على التنسيق، مع مساهمة الدول والمنظمات الدولية، حسب الاقتضاء، في تعزيز النظام القضائي الوطني لدول يوغوسلافيا السابقة، من أجل تيسير الانتهاء من تنفيذ هذه الاستراتيجية.

النواتج

٤٥ - سيتم تحقيق النواتج التالية أثناء فترة السنتين:

(أ) أنشطة قاعات المحاكم: المثول للمرة الأولى، والمداولات المتعلقة بوضع المتهم، والاجتماعات التمهيدية، والمحاكمات، والاستئناف أو الطعون، وإصدار الأحكام؛

(ب) الأحكام المتعلقة بمراجعة قرارات الاتهامات وإقرارها، وأوامر الاعتقال وغيرها، والالتماسات الابتدائية المختلفة، والالتماسات التي تقدم أثناء المحاكمة والاستئنافات أو الطعون، وطلبات الحصول على أدلة إضافية، والطعون الاستشكالية ومراجعتها؛

(ج) الأحكام المتعلقة بموضوع الدعوى فيما يتعلق بالمحاكمات والاستئنافات (أنشطة الاستئناف للمحكمتين كلتيهما)؛

(د) أحكام في قضايا تحقير المحكمة، سواء في المحاكمات أو الاستئناف؛

(هـ) مراجعة النظام الداخلي وقواعد الإثبات والتوجيهات الإجرائية وقواعد الاحتجاز واقتراح التعديلات على النظام الأساسي للمحكمة، ورفعها إلى مجلس الأمن؛

(و) تقارير الرئيس إلى مجلس الأمن، بناء على طلب إحدى الدوائر الابتدائية أو المدعي العام بشأن عدم امتثال الدول لأوامر المحكمة؛

(ز) التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة، والتقرير نصف السنوي المقدم إلى مجلس الأمن، وطلبات تقديم المساعدات الدولية إلى الدول؛

(ح) إصدار نشرات إخبارية بشأن المسائل ذات الأهمية بالنسبة للمحكمة ككل؛

(ط) المناسبات الخاصة: استضافة كبار الزوار ممن يكونون عادة على مستوى السفراء أو وزراء الخارجية أو رؤساء الدول، وإقامة اتصالات رفيعة المستوى مع حكومات الدول الأعضاء ومواصلتها لتيسير وتحسين سبل التعاون مع المحكمة، والترتيب لكي يؤدي القضاة الجدد القسَم؛

(ي) المنظمات غير الحكومية: توجيه طلبات إلى المنظمات غير الحكومية وغيرها لكي تقدم موجزات لأصدقاء المحكمة في القضايا ذات الأهمية العامة التي تنظر فيها دوائر المحكمة؛

(ك) المشاركة في الأنشطة الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة: الكلمة السنوية التي يلقيها رئيس المحكمة أمام الجمعية العامة والمشاركة في الاجتماعات المتعلقة بدور المحكمة داخل منظومة الأمم المتحدة، والتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمشاركة في المناقشات المتعلقة بالأجهزة القضائية الدولية الأخرى؛

(ل) الاتصال بمكتب الممثل السامي للمدعي العام في البوسنة والهرسك فيما يتعلق بقضايا الإحالة.

الجدول ٤

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			الوظائف	
			٢٠٠٨-٢٠٠٩		
الفئة	٢٠٠٦-٢٠٠٧		(قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩
الميزانية المقررة					
موارد لا تتعلق بالوظائف	٩ ٥٢٥,٣		١٠ ٤٦٦,٤	–	–
المجموع	**٩ ٥٢٥,٣**		**١٠ ٤٦٦,٤**	**–**	**–**

٤٦ - تبلغ الموارد غير المتعلقة بالوظائف ٤٠٠ ٤٦٦ ١٠ دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠٠ ٤٩١ دولار، لدفع أتعاب لما تعداده ٢٦ قاضيا، بما في ذلك ٩ قضاة دائمين للمحاكم الابتدائية، و ٥ قضاة دائمين للاستئناف، و ٩ قضاة مخصصين، و ٣ قضاة احتياطيين، بالإضافة إلى الاستعانة بالاستشاريين وموارد السفر للقضاة. وترجع الزيادة أساسا إلى زيادة الاحتياجات الخاصة بالأتعاب التي يبلغ مجموعها ٦٠٠ ٨٩٢ دولار ترجع أساسا إلى تعيين ٣ قضاة احتياطيين بناء على موافقة مجلس الأمن في قراره ١٦٦٠ (٢٠٠٦) والتي لم يدرج لها أي اعتمادات في ميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧ (٢٠٠ ٠٢٠ ١ دولار)، يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات بسبب رحيل القضاة المخصصين بعد انتهاء المحاكمات الابتدائية في

عام ٢٠٠٩ (٦٠٠ ١٢٧ دولار). كما أن هذا النحو إلى زيادة الاحتياجات تحت بند التكاليف العامة للقضاة التي يبلغ مجموعها ١٠٠ ٥٠ دولار ترجع أساسا إلى التناوب المتوقع للقضاة المخصصين (٧٠٠ ٩٠ دولار)، يقابلها جزئيا انخفاض في الاحتياجات تحت بند استحقاقات المعاش للقضاة السابقين (٦٠٠ ٤٠ دولار). أما الزيادة العامة، فيقابلها انخفاض في الاحتياجات تحت بند الاستشاريين (٤٠٠ ١ دولار) ومصروفات سفر القضاة (٢٠٠ دولار).

٤٧ - وتأتي التكاليف المتعلقة بقاضيي الاستئناف الباقيين في ميزانية محكمة الجنايات الدولية لرواندا (A/62/468).

باء - مكتب المدعي العام

٤٨ - كانت فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ فترة تزايد فيها نشاط مكتب المدعي العام وشهدت مواصلة الالتزام باستكمال المحاكمات والاستئنافات على نحو فعال من أجل تحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز. وتجدر الإشارة إلى أنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ أوفى مكتب المدعي العام بمتطلبات المرحلة الأولى لاستراتيجية الإنجاز بإصدار لوائح الاتهام النهائية.

٤٩ - ولتنفيذ استراتيجية الإنجاز التي تتبعها المحكمة انصب تركيز مكتب المدعي العام على إحالة القضايا المتعلقة بمتهمين من المستويين الأوسط والأدنى إلى يوغوسلافيا السابقة. ووسّع مكتب المدعي العام نطاق عملية إحالة قضايا المتهمين من المستويين الأوسط والأدنى بموجب القاعدة ١١ مكررا وملفات التحقيقات إلى جهات الاختصاص القضائي الوطنية. ووقت كتابة التقرير كانت قد صدرت الموافقة على ثمانية طلبات إحالة تتعلق بمتهمين عددهم ١٣ متهما. وحتى الآن بلغ مجموع عدد المتهمين الذين أحالتهم هيئة الإحالة إلى دائرة جرائم الحرب في البوسنة والهرسك ١٠، كما أحيل اثنان من المتهمين إلى السلطات الكرواتية ومتهم واحد إلى صربيا، وذلك لمحاكمتهم أمام المحاكم المحلية في تلك البلدان. وأحال مكتب المدعي العام أيضا مباشرة سبعة ملفات تحقيق إلى مدّعين عامّين في البوسنة والهرسك وفي كرواتيا وصربيا.

٥٠ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، اتخذ مكتب المدعي العام تدابير للإسراع بإنجاز أعماله وزيادة الكفاءة. ولتحسين الكفاءة القضائية والإسراع بإجراء المحاكمات، اقترح مكتب المدعي العام القيام، حيثما أمكن، بدمج لوائح الاتهام والمحاكمات الجارية التي تشمل أكثر من أربعة متهمين. ونتيجة لذلك، فإن ثلاث محاكمات تتعلق بمتهمين متعددين تشمل ١٩ متهما وبدأت خلال فترة السنتين، سوف تستكمل في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩.

والجمع بين هذه القضايا البالغة الأهمية أدى إلى خفض كبير في الفترة الكلية التي تستغرقها الإجراءات.

٥١ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وفي سياق استراتيجية الإنجاز للمحكمة، سوف ترتكز أنشطة مكتب المدعي العام على أربع أولويات هامة: (أ) استكمال المحاكمات والاستئنافات المتبقية؛ (ب) والقبض على بقية الهاربين؛ (ج) ومواصلة إحالة القضايا وتقديم المساعدة إلى جهات الاختصاص القضائي الوطني؛ (د) وتراث المحكمة.

٥٢ - والأولوية الأولى لاستراتيجية مكتب المدعي العام تتمثل في التركيز على المحاكمات وقضايا الاستئناف الجارية، بما يشمل القضايا المتعلقة بمتهمين متعددين. وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سوف يعمل مكتب المدعي العام بشكل كامل في استكمال المحاكمات المتبقية بنجاح وزيادة سرعة الأعمال المتعلقة بالاستئنافات. وسوف يجري إقامة الدعوى ومتابعتها بالنسبة لما تعداده ١٤ قضية وتتعلق بما مجموعه ٣٧ متهما. واستنادا إلى الجدول الزمني المُسقط للمحاكمات، سوف تُستكمل المحاكمات الابتدائية بحلول نهاية عام ٢٠٠٩. وسوف يستمر النظر في دعاوى الاستئناف حتى عام ٢٠١٠ أو ٢٠١١. واستنادا إلى الخبرة السابقة، من المتوقع أن يُستأنف كل حكم من الأحكام الابتدائية. ولذلك فإنه من المتوقع أن يصل عدد دعاوى الاستئناف إلى ٢١ دعوى بما يشمل ثلاث قضايا تتعلق بمتهمين متعددين يقرب مجموعهم من ٤٤ شخصا. وهذه التوقعات لا تأخذ في الاعتبار محاكمات المتهمين الهاربين. وحتى وقت إعداد هذا التقرير لم يكن قد ألقي القبض على أربعة متهمين لا يزالون مطلقي السراح.

٥٣ - ولمسايرة إجراءات الدوائر وجداولها الزمنية ولتحقيق أهداف استراتيجية الإنجاز، من المهم أن تتوافر لدى المكتب موارد كافية. ولدعم المحاكمات والاستئنافات، سوف يكون المكتب بحاجة إلى عدد كاف من محامي الادعاء، بحيث تساعدهم قدرة بحث أساسية (تشمل باحثين ومحللين وموظفي تحقيقات وموظفي بحوث) وتكون متفرغة لاستكمال المحاكمات ودعاوى الاستئناف. ولذلك فإنه استنادا إلى إسقاطات الجدول الزمني للمحكمة بالنسبة لعام ٢٠٠٨، سوف تظل الاحتياجات من الوظائف ومن غير الوظائف، في الأساس، على نفس مستواها في عام ٢٠٠٧. وخلال الربع الثالث من عام ٢٠٠٩، سوف تجرى تخفيضات في مستويات الموظفين وفي البنود غير المتعلقة بالوظائف. واعتبارا من تلك السنة سيكون هناك أيضا تحول إلى أعمال الاستئناف وسيجري، نتيجة لذلك، تعزيز موظفي قسم دعاوى الاستئناف (المقترح رفع مستواه إلى شعبة دعاوى الاستئناف) لاستكمال دعاوى الاستئناف.

٥٤ - وكما حدث في فترات السنتين السابقة سوف تخصّص الموارد المتعلقة بالوظائف وبغير الوظائف في مكتب المدعي العام وفقا لخطة عمل للمكتب تحدِّد الاحتياجات بالنسبة لجميع القضايا التي ستجري المحاكمات بشأنها في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. والخطة ترتئي تخصيص موارد كافية (من أجل المحامين والمحققين والمحللين والباحثين) بالنسبة لجميع القضايا، سواء كانت في مرحلة ما قبل المحاكمة أو مرحلة المحاكمة أو مرحلة الاستئناف. ولتسهيل هذا الاستعراض، جرى تقسيم القضايا على حسب مستوى تعقدها، أي قضايا المستوى الأول التي تشمل قضايا القادة المعقدة التي تضم أكثر من أربعة متهمين؛ وقضايا المستوى الثاني المتعلقة بجناة قياديين أو رفيعي المستوى؛ وقضايا المستوى الثالث التي تشمل جميع الجناة الخطرين الآخرين.

٥٥ - وبالنظر إلى استراتيجية الإنجاز للمحكمة، سوف يواصل مكتب المدعي العام اتخاذ تدابير تهدف إلى تقصير فترات المحاكمة. ومع أخذ نزاهة العملية القضائية في الاعتبار، سوف يصر مكتب المدعي العام على اتخاذ تدابير لزيادة الكفاءة القضائية. وسوف يصر المكتب أيضا على تقديم مقترحات إلى لجنة قواعد المحكمة التي يرأسها قضاة والتي تتولى صياغة مقترحات تقدّم إلى الاجتماع العام للقضاة الذي يمكن له أن يعدِّل قواعد النظام الداخلي وقواعد الإثبات للمحكمة.

٥٦ - ولتحسين كفاءة إجراءات المحاكمة والطعون ودعمها على نحو فعّال، سوف يشهد المكتب عملية لإعادة تشكيله وتغيير تنظيمه. ويتمثل أحد جوانب هذا التغيير في دمج شعبة التحقيقات وشعبة الادعاء معا. ونتيجة لهذا سوف يعمل المحقِّقون والمحلِّلون وموظفو الدعم الآخرون بشكل مباشر في قضايا معيّنة تحت قيادة محامي ادعاء. ومنصب رئيس التحقيقات لن يكون مطلوبا وسيتم نقل الوظيفة. وهذا الإجراء يعكس التأكيد الذي هو الآن الجانب المتعلق بالادعاء بالنسبة لمهام هذه الوظيفة. وموظفو التحقيقات سيظل لهم دور هام وسيكونون موجودين بشكل مباشر لمساعدة الموظفين القانونيين الذين يعملون في قضية معينة. وهذا الإجراء سيؤدي إلى تحسين الكفاءات الداخلية وتعزيز نواتج عمل المكتب.

٥٧ - وعملية إعادة تنظيم المكتب سوف تنطوي أيضا على دمج أنشطة الفريق الانتقالي وفريق التتبع وعمليات المكتب الميداني مع المكتب المباشر للمدعي العام تحت الإشراف المباشر للمدعي العام بمساعدة من نائب المدعي العام. وهذا الإجراء يهدف إلى تحسين التنسيق في مسائل التعاون مع دول يوغوسلافيا السابقة، الذي يشمل تعقب الهاربين وإحالة القضايا وتقديم المساعدة إلى تلك الدول وجهود بناء القدرة. وهذا التغيير التنظيمي الداخلي يعكس

أهمية جهود التحويل والتتبع التي يقوم بها المكتب والتي ستظل هدفا لها أولوية في السنوات المقبلة.

٥٨ - والجانب الثالث للتغير في المكتب الداخلي ينطوي على تعزيز أعمال دعم الاستئناف عن طريق رفع مستوى قسم الاستئناف إلى مستوى شعبة الاستئناف بحيث يرأسها رئيس (من الرتبة مد-١)، وهو ما سينطوي على مناقلة وظيفة موجودة من الرتبة مد-١ لرئيس التحقيقات. والزيادة في عدد المتهمين الذين سيحاكمون في فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سيكون لها أثر على حجم، وتعقد، القضايا المستأنفة وستترتب عليها أعمال إضافية على نطاق واسع. والطعون الاستشكالية التي تُقدم خلال المحاكمات سوف تنتج عنها أيضا أعمال أكثر تعقدا، وخاصة بالنسبة للقضايا المتهم فيها أشخاص متعددون والتي تثير مسائل قانونية معقدة وجديدة. وفي ضوء هذا، من المقترح نقل ٣٧ وظيفة (٣ ف-٥، و ٧ ف-٤، و ١٦ ف-٣، و ٤ ف-٢، و ٧ وظائف من فئة الخدمات العامة/الرتب الأخرى) خلال عام ٢٠٠٩ من قسم المحاكمة ووحدة دعم المحاكمة التابعتين لشعبة الإدعاء إلى خدمات الاستئناف.

٥٩ - وسوف يظل مكتب المدعي العام يعمل بنشاط من أجل القبض على الهاربين الباقين جميعهم. ولا يزال أربعة من الهاربين مطلقي السراح. وهذه المسألة ستظل لها أولوية بالنسبة لمكتب المدعي العام خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وقد كثّف مكتب المدعي العام برنامج تتبع واعتقال بقية الهاربين. وجدير بالملاحظة أن مستوى الاحتياجات المقترح لمكتب المدعي العام لا يأخذ في الاعتبار الاحتياجات من الموارد التي لها صلة بمحاكمات الهاربين الأربعة المطلقي السراح حاليا. والتقديرات المتعلقة بالهاربين الأربعة الذين سوف تُبحث في سياق التقديرات المنقحة عندما يتم القبض عليهم. وموقف مكتب المدعي العام يتمثل في أنه ينبغي أن يحاكم الهاربون الباقون في لاهاي. غير أنه حتى إذا ظل أولئك الهاربون مطلقي السراح بعد عام ٢٠١٠، عندما تكون المحكمة قد فرغت من المحاكمات ودعاوى الاستئناف، يجب ألا يفلتوا من قبضة العدالة ويجب أن يحاكموا أمام محكمة دولية، ويفضل أن تكون هذه المؤسسة نفسها.

٦٠ - وهناك أولوية أخرى لاستراتيجية مكتب المدعي العام في السنتين المقبلتين، وهي تتمثل في مواصلة تقديم الدعم لسلطات الادعاء والمحاكمة الوطنية في يوغوسلافيا السابقة. وسوف يواصل مكتب المدعي العام، من خلال الفريق الانتقالي التابع له، تأييد إحالة قضايا الأشخاص المتهمين وملفات التحقيقات. ووقت كتابة هذا التقرير كان مجلس الإحالة التابع للمحكمة قد قبل تسعة التماسات تتعلق بمتهمين عددهم ١٥ متهما. وقد رفضت دائرة

الاستئناف إحالة أحد المتهمين، وهو ما دعا مجلس الإحالة بدوره إلى أن يقبل طلبا للادعاء برفض إحالة متهم ثانٍ، وهو ما جعل عدد المتهمين الذين قُبلت إحالتهم ١٣ متهما. وفي قضيتين تتعلقان بمتهمين اثنين، اعترف المتهمان بارتكاب الجرم، وفي قضية أخرى تتعلق بثلاثة متهمين، سحب المدعي العام اقتراحه الإجرائي. وحتى الآن جرت إحالة عشرة متهمين إلى دائرة جرائم الحرب بمحكمة البوسنة والهرسك، كما جرت إحالة متهمين اثنين إلى سلطات كرواتيا ومتهم واحد إلى صربيا.

٦١ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سيواصل فريق الإحالة في مكتب المدعي العام تسليم مواد التحقيقات إلى المدعين العامين الوطنيين في المنطقة من أجل إجراء مزيد من التحريات. وهذه القضايا هي التي تسمى قضايا من المستوى الثاني ولم تصدر المحكمة بشأنها لوائح اتهام. وإجمالا، تمت إحالة سبعة من ملفات تلك التحقيقات: ثلاثة ملفات إلى البوسنة والهرسك، وملفان إلى كرواتيا، وملفان إلى صربيا. ويعتزم المكتب إحالة ملفات أخرى للتحريات التي تتعلق بحوالي ٣٢ شخصا إلى البوسنة والهرسك تحقيقا لذلك الهدف.

٦٢ - والتحضير لتحويل ملفات القضايا والتحريات يتطلب قدرا كبيرا من العمل، وهو ما يقوم بتنفيذه فريق الإحالة التابع للمكتب الذي يعمل بشكل متفرغ في هذه المسائل المتعلقة بالتعاون، وذلك بمساعدة من محامين ومدعين عامين ومحققين ومحللين عملوا بشأن ملفات محددة. ومكتب المدعي العام يقوم بتجميع وتنظيم الأدلة المتوافرة ويلخص الأدلة، ويقدم تحليلا قانونيا وجنائيا وافيا، ويُجري اتصالات مع الشهود، ويتولى المسائل المتعلقة بحماية الشهود ومسائل أخرى تتعلق بالسرّية مثل المسائل المتعلقة بالحماية وفقا للقاعدة ٧٠. وأثناء إحالة الملفات وبعدها، يواصل المكتب أيضا تقديم المساعدة إلى السلطات المحلية، وذلك من خلال تقديم معلومات ووثائق، والاستجابة لطلبات المساعدة المتعددة، والرد على الأسئلة، ليس فقط بالنسبة للملفات المحالة، بل أيضا بشأن قضايا أخرى ذات صلة تتولاها المحكمة. وقد أتاح مكتب المدعي العام أيضا فرصة الاطلاع على قواعد بيانات الوثائق، كما وُضعت ترتيبات رسمية معيّنة لضمان إمكانية الاطلاع على مجموعة الأدلة الموجودة في المكتب، بما يشمل منظومة الكشف الإلكتروني التابع للمكتب، وهي قاعدة بيانات إلكترونية تتألف من مجموعة الأدلة الوثائقية الخاصة بالمدعي العام.

٦٣ - ووفقا لقرارات إحالة القضايا عملا بالمادة ١١ مكررا التي تطلب من مكتب المدعي العام أن يراقب محاكمات القضايا المحالة ويقدم تقريرا إلى الدائرة، وضع المكتب مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ترتيبات لرصد هذه المحاكمات. وآلية الرصد تمثل عنصرا أساسيا لعملية الإحالة التي تقوم بها المحكمة.

٦٤ - وسوف يواصل مكتب المدعي العام، بالتشارك مع الدوائر وقلم المحكمة، العمل بنشاط في الأنشطة الأخرى المتعلقة ببناء القدرة. وسوف يواصل المكتب، من خلال اتصالات يومية تقريبا مع المدعين العامين والمحاكم، المشاركة في المؤتمرات والحلقات التدريبية والمنتديات الأخرى.

٦٥ - وإضافة إلى هذا، فإنه مع اقتراب مواعيد الإنجاز سوف يولي مكتب المدعي العام اهتماما خاصا لتراث أعمال المحكمة. وبعض نواتج وأدوات أعمال المكتب ستكون بحاجة إلى أن تُحفظ. وسوف يقوم المكتب المباشر للمدعي العام بدور مركزي في المسائل المتعلقة بالتراث، وذلك بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها.

الجدول ٥

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: التحقيق مع الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي ومحاكمتهم بطريقة حسنة التوقيت وعادلة، وضمان تحقيق الاشتراطات التي وضعها مجلس الأمن بالنسبة لتنفيذ استراتيجية الإنجاز ولوضع مكتب المدعي العام بالنسبة لإحالة القضايا الجنائية ضد المتهمين إلى المحاكم الوطنية ليوغوسلافيا السابقة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) الإدارة والتنفيذ الفعالان لاستراتيجية الإنجاز	(أ) عدد المحاكمات الابتدائية التي استُكملت خلال فترة السنتين مقاييس الأداء: الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، العدد الفعلي: ٨ الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، العدد التقديري: ٨ الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، العدد المستهدف: ١٢
(ب) الإحالة التدريجية لقضايا الاتهام وملفات التحقيقات إلى جهات الاختصاص القضائي الوطني في المنطقة	(ب) '١' عدد قضايا الاتهام التي أحيلت إلى محاكم وطنية في المنطقة بموجب المادة ١١ مكررا مقاييس الأداء: الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، العدد الفعلي : ٣ قضايا (٤ أشخاص متهمين) الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، العدد التقديري: ٥ قضايا (٩ أشخاص متهمين) الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، العدد المستهدف: - '٢' عدد ملفات التحقيقات والسجلات التي أحيلت إلى مدعين عامين في المنطقة مقاييس الأداء: الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، العدد الفعلي: ملفان (٣ أشخاص)

		الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، العدد التقديري: ٥ ملفات (٩ أشخاص)
		الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، العدد المستهدف: ١١ ملفا (٣٥ شخصا)
(ج) الاستخدام المتسم بالكفاءة لموارد الدعم الخاصة بالمحاكمات ودعاوى الاستئناف	(ج) '١' عدد المحاكمات الجارية	مقاييس الأداء:
		الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، العدد الفعلي: ٦ محاكمات في وقت واحد
		الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، العدد التقديري: ٦ محاكمات في وقت واحد
		الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، العدد المستهدف: ٧ محاكمات في وقت واحد
	'٢' عدد المتهمين في دعاوى الاستئناف تتعلق بالموضوع استُكملت خلال فترة السنتين	مقاييس الأداء:
		الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، العدد الفعلي: ٩ متهمين
		الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، العدد التقديري: ١١ متهما
		الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، العدد المستهدف: ١٦ متهما
(د) الاستعداد المعزز للقضايا في مرحلة الدعوى السابقة للمحاكمة	(د) '١' عدد القضايا في مرحلة الدعوة السابقة للمحاكمة	مقاييس الأداء:
		الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، العدد الفعلي: ١٧ قضية
		الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، العدد التقديري: ٩ قضايا
		الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، العدد المستهدف: ٧ قضايا
	'٢' النسبة المئوية للمواعيد النهائية التي تم التقيد بها بدون تمديد	مقاييس الأداء:
		الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، النسبة المئوية الفعلية: ٨٥ في المائة
		الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧، النسبة المئوية التقديرية: ٨٥ في المائة
		الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩، النسبة المئوية المستهدفة: ١٠٠ في المائة

العوامل الخارجية

٦٦ - يُنتظر أن يحقق مكتب المدعي العام أهدافه المتوقعة وإنجازاته على افتراض: (أ) أن تتعاون دول يوغوسلافيا السابقة في مجال اعتقال الأشخاص المتهمين ونقلهم إلى لاهاي وفي مجال تقديم المعلومات؛ (ب) وأن ثمة أجهزة قضائية تعمل بشكل طبيعي في دول يوغوسلافيا السابقة، بما في ذلك دائرة جرائم الحرب بمحكمة البوسنة والهرسك، لكي يمكن إحالة القضايا والنظر فيها على المستوى المحلي؛ (ج) وألا يكون هناك تأخير في الإجراءات لأسباب خارجة عن إرادة المحكمة، كمرض أحد المتهمين، أو الكشف عن مواد غير متوقعة، أو طلبات استبدال محامي الدفاع، أو طلبات مراجعة القضايا التي نظرت فيها المحكمة فعلا، أو

الطلبات الأخرى التي تؤثر في الإجراءات، وتوفر الشهود للمصادقة على الأقوال والإدلاء بالشهادة.

النواتج

٦٧ - خلال فترة السنتين، ستتحقق النواتج التالية:

(أ) نواتج التحقيق: أقوال شهود، وأقوال شهود خبراء، وملخصات للمقابلات التي أجريت مع شهود، وجداول زمنية محددة للشهود، وتدابير حماية الشهود، وتقارير عن المعاينات؛ وتقارير عن الهياكل والوقائع السياسية العسكرية والمدنية، واعتقال الهاربين، والاستخبارات المتصلة بالمشتبه فيهم والهاربين وبالمهمات؛ وجمع الأدلة؛ وتقارير متولدة عن عمليات البحث الحاسوبي للأدلة المجمعة من أجل وثائق تتعلق بالتحقيقات والمحاكمات ودعاوى الاستئناف وتقارير متولدة عن عمليات البحث الحاسوبي لأغراض الكشف بموجب قواعد مختلفة؛ وتقارير وخرائط ديموغرافية؛ وطلبات مساعدة؛ وترجمات تحريرية غير رسمية وملخصات بالانكليزية للوثائق المكتوبة باللغات البوسنية أو الكرواتية أو الصربية؛ وأعمال استخراج الجثث المحدودة المستندة إلى مشروع؛ والتدريب؛

(ب) نواتج الادعاء: ملفات تتصل بالادعاء في القضايا ودعاوى الاستئناف، منها: تعديل عرائض الاتهام، وتقديم الالتماسات، والرد على طلبات الدفاع، وأقوال الشهود، والكلمات الافتتاحية، والكلمات الختامية، وخلاصات النطق بالحكم، وطلبات الاستئناف بناء على الحيثيات، وطلبات استئناف مُنصبة على الشكل، واتفاقات إقرار بالذنب، وطلبات متنوعة من أجل أوامر صادرة عن قضاة أو دوائر المحكمة، بما في ذلك طلبات متعلقة بأوامر المثول، وأوامر التفتيش، واحتجاز المشتبه فيهم، وإحالة أوامر الاعتقال؛

(ج) النواتج المتصلة بالتحضير للمحاكمة: مستندات معروضة، وملخصات أقوال الشهود؛ وبحوث مستفيضة متعلقة بمواد ذات صلة يتعين الكشف عنها لمحامي الدفاع؛ ودورات تدريبية تشمل دورات تعريفية؛ ومسائل قانونية، والدعوة؛ وفتاوى قانونية بشأن مسائل القانون الدولي؛

(د) نواتج إدارة المعلومات: فهارس لمواد استدلالية ومصادر المعلومات، بما فيها أقوال الشهود، والأشرطة البصرية والسمعية، ومواد استخبارات مقدمة بموجب القاعدة ٧٠، ومواد صحفية وغيرها من المواد ذات الصلة المتاحة مجانا؛ والاحتجاز، ومراقبة وتخزين المواد المقدمة بموجب إجراءات التسلسل في الحراسة، بما في ذلك إزالة التلوث والحفظ؛ ونظم برمجيات وتعديلات مدخلة على النظم الحاسوبية، وتطبيقات قواعد البيانات بمكتب المدعي

العام، بما في ذلك نظام الكشف الإلكتروني، ومجموعات برمجيات CaseMap و Sanction؛ ودورات تدريبية لجميع الموظفين؛

(هـ) توفير الدعم لإحالة القضايا إلى دول يوغوسلافيا السابقة: إعداد ملفات التحقيقات، ومراجعة وإعداد الأدلة، وتحليل ملفات القضايا، وتبادل المعلومات مع سلطات الادعاء المحلية، وتبادل المعرفة والتدريب؛

(و) مسائل التراث: العمل، بالتنسيق مع قلم المحكمة ودوائرها، في إعداد الملفات والبيانات الإلكترونية التي سيتم حفظها والتي تشكل جزءا من تراث المحكمة؛

(ز) نواتج الإدارة: ورقات سياسات وتوجيهات ومبادئ توجيهية تتصل بالممارسات القانونية، وتقارير سنوية، واقتراحات تمويل، وإعداد الميزانية، وتقارير عن أنشطة الدول المتعلقة بالتعاون؛ ونشرات صحفية وخطب، وبيانات وجلسات إحاطة إعلامية.

الجدول ٦

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
الفئة	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩
الميزانية المقررة				
الوظائف	٦٠ ١٦٠,٣	٤٨ ٦٢٦,٠	٣٢٥	١٩٥
غير الوظائف	١٦ ٤٩٨,٨	١٩ ٣٧٦,٥	–	–
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٠ ٤٢٥,٩	٩ ٨٤٥,٣	٣٢٥	١٩٥
المجموع الفرعي	**٨٧ ٠٨٥,٠**	**٧٧ ٨٤٧,٨**	**٣٢٥**	**١٩٥**
الموارد الخارجة عن الميزانية	٣٢٣,٩	٦٠,٠	–	–
المجموع	**٨٧ ٤٠٨,٩**	**٧٧ ٩٠٧,٨**	**٣٢٥**	**١٩٥**

الجدول ٧

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الاعتماد المقترح لعام ٢٠٠٨	الخفض المقترح، ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	المجموع ٢٠٠٦-٢٠٠٧	المجموع ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الفئة الفنية وما فوقها					
وكيل أمين عام	١	١	–	١	١
مد-٢	١	١	–	١	١
مد-١	٢	٢	–	٢	٢
ف-٥	١٨	١٨	(٧)	١٨	١١
ف-٤/٣	١٣٨	١٣٨	(٥٢)	١٣٨	٨٦
ف-٢/١	٣٨	٣٨	(٨)	٣٨	٣٠
المجموع الفرعي	**١٩٨**	**١٩٨**	**(٦٧)**	**١٩٨**	**١٣١**
فئة الخدمات العامة					
الرتب الرئيسية	١	١	–	١	١
الرتب الأخرى	١٢٦	١٢٦	(٦٣)	١٢٦	٦٤
المجموع الفرعي	**١٢٧**	**١٢٧**	**(٦٣)**	**١٢٧**	**٦٤**
المجموع	**٣٢٥**	**٣٢٥**	**(١٣٠)**	**٣٢٥**	**١٩٥**

٦٨ - والموارد المدرجة تحت بند الوظائف وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين والتي تبلغ قيمتها ٠٠٠ ٦٢٦ ٤٨ دولار و ٣٠٠ ٨٤٥ ٩ دولار، على الترتيب، سوف تتيح الإبقاء على الوظائف المطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ وعددها ١٩٥ وظيفة. والخفض الوارد تحت بند الوظائف (٣٠٠ ٥٣٤ ١١ دولار) وبند الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٦٠٠ ٥٨٠ دولار) يتعلق باقتراح إلغاء ١٣٠ وظيفة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ بما يشمل ٦٧ وظيفة من الرتبة الفنية (٧ ف-٥، و ٢٢ ف-٤، و ٣٠ ف-٣، و ٨ ف-٢) و ٦٣ وظيفة من فئة الخدمات العامة (المستويات الأخرى) حسبما يرد في الجدول ٧.

٦٩ - واستنادا إلى التقييم الحالي وبما يتفق مع مقترحات الميزانيات السابقة، يقدر أنه بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ سوف تحتاج قضية من المستوى الأول إلى مجموعة مؤلفة من ١١ فردا من محامي الادعاء (٢ ف-٥، و ٦ ف-٤، و ٣ ف-٣) وخمسة

محققين (١ ف-٤، و ٣ ف-٣، و ١ ف-٢)؛ وسوف تحتاج قضية من المستوى الثاني إلى تسعة محامي ادعاء (١ ف-٥، و ٥ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ ف-٢) و ٤ محققين (٢ ف-٣ و ٢ ف-٢)؛ وسوف تحتاج قضية من المستوى الثالث إلى ثمانية محامي ادعاء (١ ف-٥، و٤ ف-٤، و ٢ ف-٣، و ١ ف-٢) وثلاثة محققين (١ ف-٣، و ٢ ف-٢).

٧٠ - والمحكمة تتوقع أنه خلال عام ٢٠٠٨ سوف تظل سرعة خطى نشاط المحاكمة دون تغيير في مجملها مقارنة بعام ٢٠٠٧ مع إجراء سبع محاكمات في وقت واحد. وعلى هذا الأساس يُقترح أن يظل مستوى مجموعة الموظفين الملحقين بمكتب المدعي العام دون تغيير في عام ٢٠٠٨ مقارنة بمستويات عام ٢٠٠٧.

٧١ - وفيما يتعلق بعام ٢٠٠٩، فإنه خلال الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آب/أغسطس ٢٠٠٩ ستواصل المحكمة إجراءات المحاكمة في سبع قضايا معروضة على الدوائر الابتدائية. وسيحدث أول خفض لنشاط المحاكمات في نهاية آب/أغسطس عندما ينخفض عدد القضايا التي يُنظر فيها، حسبما هو متوقع، من سبع إلى ست قضايا. ومن المتوقع أن تُستكمل قضية أخرى بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. ولهذا فإنه اعتبارا من ١ تشرين الثاني/نوفمبر سيتألف نشاط المحاكمات مضمنا من خمس قضايا من المقرر الانتهاء من النظر في ثلاث منها بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر وفي القضيتين الأخريين في أوائل عام ٢٠١٠.

٧٢ - وعلى هذا الأساس، فإنه بالنسبة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، أن يبقي مكتب المدعي العام على وظائف تكميلية مجموعها ١٩٥ وظيفة (١٣١ وظيفة من الفئة الفنية و ٦٤ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات ذات الصلة). ويُقترح أن تلغى تدريجيا مهام الوظائف المتبقية وعددها ١٣٠ وظيفة، وذلك كما يلي: (أ) وظائف عددها التقديري ٦٥ وظيفة وتشمل ٢٤ وظيفة من الفئة الفنية (٣ ف-٥، و ٨ ف-٤، و ١٢ ف-٣، و ١ ف-٢) و ٤١ وظيفة من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، وذلك خلال الربع الثالث من السنة؛ و (ب) وظائف عددها التقديري ٦٥ وظيفة وتشمل ٤٣ وظيفة من الفئة الفنية (٤ ف-٥، و ١٤ ف-٤، و ١٨ ف-٣، و ٧ ف-٢/١) و ٢٢ وظيفة من فئة الخدمات العامة والفئات الأخرى، وذلك خلال الربع الرابع من السنة. ولضمان توافر المرونة لدى مكتب المدعي العام لتعجيل، أو إبطاء، الإلغاء التدريجي لفرادى الوظائف، يُقترح أن تُلغى هذه الوظائف جميعها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، وذلك حسبما يرد في الجدول ٧، على أن يقدم التمويل المتعلق بها من خلال

المساعدة المؤقتة العامة. وهذا من شأنه أن يمكِّن من المحافظة على هذه الوظائف الهامة التي تدعم المحاكمات التي تعقد حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وبين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٧٣ - وسوف تغطي الاحتياجات من البنود خلاف الوظائف والبالغ مقدارها ٥٠٠ ٣٧٦ ١٩ دولار، بزيادة قدرها ٧٠٠ ٨٧٧ ٢ دولار، المساعدة المؤقتة العامة (الدعم قبل المحاكمات، وفهرسة الوثائق، والبحث والتحليل)، والوقت الإضافي، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين الموفدين في المكاتب الميدانية، والشهود والخبراء الشهود، والاستشاريين الذين يساعدون المحققين في مرحلة التحقيقات السابقة للمحاكمة، وسفر المحققين والمدعين العامين، والخدمات التعاقدية لتدريب الموظفين الجاري في مكتب المدعي العام. وهذا النمو يتعلق أساسا بالزيادة في بند المساعدة المؤقتة العامة (٣٠٠ ٢٩٨ ٨ دولار) المطلوبة لتوفير التمويل لفترة تصل إلى ١٠ أشهر لمهام ١٣٠ وظيفة اقترح، لأسباب نوقشت في الفقرتين ٢٥ و ٧٢ أعلاه؛ إلغاؤها اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. والزيادة في الاحتياجات يقابلها انخفاض في الاحتياجات في جميع البنود الأخرى غير المتعلقة بالوظائف شاملة الاعتمادات الحالية تحت بند المساعدة المؤقتة العامة (٦٠٠ ٤٢٠ ٥ دولار). وهذه الانخفاضات تتماشى مع الانخفاض المتوقع في نشاط المحاكمات اعتبارا من منتصف عام ٢٠٠٩.

جيم - قلم المحكمة

٧٤ - تقع مسؤولية الإدارة القضائية للمحكمة على عاتق قلم المحكمة. ويتألف قلم المحكمة من أربع وحدات تنظيمية رئيسية، هي مكتب رئيس قلم المحكمة، وشعبة الدعم القضائي، وقسم الاستشارة القانونية وشؤون السياسات لقلم المحكمة، وشعبة الإدارة. ولأغراض الميزانية، أدرج مكتب الرئيس ومراجعو الحسابات المقيمون والمحققون تحت بند قلم المحكمة.

٧٥ - وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، سوف يركز قلم المحكمة على ثلاثة أهداف رئيسية: (أ) مواصلة توفير الدعم للمحاكمات والقضايا المستأنفة من أجل إنجاز ولاية المحكمة، ولا سيما إنجاز المحاكمات الابتدائية بما يتماشى مع المرحلة الثانية من استراتيجية الإنجاز؛ (ب) ومواصلة دعم دائرة جرائم الحرب في محكمة البوسنة والهرسك وغيرها من المحاكم الوطنية في يوغوسلافيا السابقة فيما يتعلق بنقل قضايا وملفات المتهمين من المستوى الأوسط والمستوى الأدنى إلى الاختصاص القضائي الوطني؛ (ج) وإعداد تراث المحكمة عن طريق استجلاء وحفظ أثرها ومساهمتها في المجتمع الذي تعمل فيه والاضطلاع بالمهام المتبقية المطلوبة عند اختتام جميع المحاكمات والقضايا المستأنفة.

٧٦ - ودعما للهدف الأول، سيواصل قلم المحكمة دعم وتيسير الانعقاد المتزامن لسبع محاكمات. ومع أن قدرة قلم المحكمة ستكاد تبلغ حينذاك منتهاها، فسيظل مكرسا لكفالة إجراء محاكمات تتسم بالكفاءة والنزاهة. ويبقى هذا الهدف أولوية بالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ في سياق مواصلة المحكمة تركيزها على المتهمين بارتكاب الجرائم من المستويات العليا والقضايا التي تنطوي على عدة متهمين. ومما يزيد الحاجة إلحاحاً إلى إجراءات قضائية كفؤة وجود عوامل خارجة عن سيطرة المحكمة قد تؤثر في سرعة إنجاز المحاكمات (أي حدوث تأخيرات في الإجراءات القضائية بسبب طلبات إعادة النظر في قضايا صدرت بشأنها أحكام بالفعل، والكشف عن مواد ومعلومات لم تكن منظورة، وطلبات استبدال محامي الدفاع، ومرض المتهم أو محاميه، وتوافر الشهود للإدلاء بشهادتهم، ومدى التعاون الذي تقدمه الدول). وتبرز هذه العوامل بشكل أكبر في المحاكمات التي يمثل فيها متهمون متعددون والتي بطبيعتها تؤدي إلى تقديم عدد من الطلبات والطعون الاستكشالية أكثر بكثير مما تؤدي إليه المحاكمات التي يمثل فيها متهم واحد.

٧٧ - وسيواصل قلم المحكمة دعم تنفيذ تدابير ترمي إلى تقليص مدة المحاكمات وتحسين الكفاءة. وتشمل هذه التدابير نظام ''المحكمة الإلكترونية''، الذي تم تشغيله على أساس تجريبي خلال فترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ويجري تطبيقه الآن بنجاح في جميع المحاكمات. فبفضل فتح المجال للوصول من بعد، عن طريق الإنترنت، إلى قاعدة البيانات القضائية (بما في ذلك محكمة البوسنة والهرسك)، أصبح بإمكان محامي الدفاع الوصول إلى الشبكة من أي موقع كان، مما يساعدهم في إعداد قضاياهم ومباشرتها على نحو كفؤ. ويتواصل دعم الكفاءة أيضا على النحو التالي: (أ) تحقيق مكتب إدارة الوثائق وفورات في موارد الترجمة عن طريق تفادي تكرار طلبات الترجمة؛ (ب) وتطبيق نظام الأداء الإجمالي لأتعاب الدفاع في المرحلة التمهيدية للمحاكمة ومرحلة المحاكمة، مما يجبر أفرقة الدفاع على إعداد استراتيجياتها قبل المحاكمة؛ (ج) وشبكة محامي الدفاع، التي تتيح توزيع الوثائق المتعلقة بالقضايا بصورة أكثر فعالية.

٧٨ - وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، ستجرى محاكمتان على المستوى الابتدائي بشكل متزامن أمام دائرة قضائية ناطقة بالفرنسية، ومحاكمة ثالثة لمتهم سيتولى الدفاع عن نفسه. وستؤثر هذه العوامل بشكل خاص في عبء عمل قسم خدمات المؤتمرات واللغات. وستطرح هذه القضية الأخيرة تحديا فريدا من نوعه بالنسبة لشعبة الدعم القضائي من حيث كفالة تزويد المتهم بما يكفي من التسهيلات والموارد للقيام بالدفاع عن نفسه.

٧٩ - وفي إطار دعم الهدف الثاني، اضطلع قلم المحكمة بدور تنسيقي رئيسي في المساعدة على إنشاء دائرة جرائم حرب في محكمة البوسنة والهرسك. وتتولى لجنة تنسيق المرحلة الانتقالية، التي أنشأها قلم المحكمة، النظر في الجوانب العملية المرتبطة بنقل القضايا إلى الاختصاص القضائي الوطني، ولا سيما نقل المتهمين، وكفالة انتقال محامي الدفاع، واستمرار حماية الشهود. وجرى حتى الآن نقل ١٠ متهمين إلى دائرة جرائم الحرب، كما نقل متهمان إلى سلطات كرواتيا للمثول أمام محاكمها الداخلية. وتم نقل متهم واحد إلى سلطات صربيا.

٨٠ - وما فتئ قلم المحكمة يعمل بنشاط، بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، لإعداد الاقتراح الشامل الذي طلبته الجمعية العامة بقرارها ٢٤١/٦١ بشأن الحوافز التي تهدف إلى استبقاء الموظفين في المحكمتين. وعلاوة على ذلك، قامت شعبة الشؤون الإدارية بوضع تدابير أخرى لاستبقاء أكبر عدد ممكن من الموظفين، بما في ذلك أنشطة التدريب في مجال الإدارة، وتطوير القدرات الذاتية، والتدريب التقني، وإسداء المشورة في مجال التطور الوظيفي، وقد خصصت لهذا الغرض اعتمادات في ميزانية الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩.

الجدول ٨

أهداف فترة السنتين والإنجازات المتوقعة ومؤشرات الإنجاز

الهدف: إدارة المحكمة وتوفير الخدمات لها على نحو كفؤ عن طريق إدارة الدعم القضائي والإداري والقانوني المقدم للدوائر، ومكتب المدعي العام، وبدرجة محدودة لهيئة الدفاع، بما يتمشى مع النظام الأساسي للمحكمة، والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وأنظمة الأمم المتحدة وقواعدها، واستراتيجية إنجاز مهمة المحكمة.

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الإنجاز
(أ) تنفيذ الإجراءات الرسمية المتخذة وفقا لاستراتيجية الإنجاز المتفق عليها، في حينها	(أ) النسبة المئوية للإجراءات التي تمت في موعدها مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٩٥ في المائة تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٩٥ في المائة هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة
(ب) زيادة الوعي العام بأنشطة المحكمة	(ب) عدد زيارات صفحات موقع المحكمة على الشبكة مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: تصفّح ٣٦ مليون صفحة تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: تصفّح ٦٠ مليون صفحة تقديرات الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: تصفّح ٧٠ مليون صفحة
(ج) تحسين نشر المعلومات باللغات البوسنية والكرواتية والصربية (فيما يتعلق بأعمال المحكمة، تعتبر اللغات البوسنية والكرواتية والصربية لغة واحدة)	(ج) تقلص عدد الأيام الفاصلة بين تلقي المواد وتوزيعها مقاييس الأداء: الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١ إلى ٣ أيام

	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: لا شيء إلى يومين
	هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: لا شيء إلى يومين
(د) تلبية احتياجات العملاء من المشورة السليمة والشاملة والمناسبة من حيث التوقيت بشأن المسائل القانونية والمسائل ذات الصلة بالسياسات	(د) '١' عدد الاتفاقات الدولية المتفاوض بشأنها والعقود التي أسديت المشورة بشأنها
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١٠٥
	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١١٠
	هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١١٠
	'٢' عدد المسائل الإدارية والمسائل المتعلقة بالنظام الأساسي للبلد المضيف وقواعده التي تُسدى المشورة بشأنها
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ١٠٠
	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ١٢٠
	هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ١٢٠
(هـ) توفير الدعم القانوني الفعال للقضاة	(هـ) عدد القرارات والأحكام الشفوية والخطية التي صدرت في موعدها
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٢ ٥٠٠
	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٣ ٣٠٠
	هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣ ٠٠٠
(و) الامتثال بنجاح لنظام المحكمة في مجال توفير المساعدة القانونية	(و) خفض عدد القضايا التي يلزم فيها دفع مبلغ تكميلي لضمان محاكمة عادلة
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٨ قضايا
	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٤ قضايا
	هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٣ قضايا
(ز) تحسن خدمات الدعم القضائي المقدمة للدوائر ومكتب المدعي العام ومحامي الدفاع	(ز) مستوى رضاء العملاء
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٩٠ في المائة
	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٩٥ في المائة
	هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة
(ح) زيادة فعالية الخدمات الإدارية	(ح) درجة الرضا الذي يبديه المستفيدون من مختلف الخدمات الإدارية
	مقاييس الأداء:
	الأرقام الفعلية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥: ٩٠ في المائة
	تقديرات الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧: ٩٥ في المائة
	هدف الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩: ٩٥ في المائة

العوامل الخارجية

٨١ - يُنتظر من قلم المحكمة أن يحقق هدفه والإنجازات المتوقعة منه على افتراض ما يلي: (أ) أن تتعاون دول يوغوسلافيا السابقة في اعتقال الأشخاص المتهمين ونقلهم إلى لاهاي وفي تقديم المعلومات؛ (ب) وأن تعمل دائرة جرائم الحرب التابعة لمحكمة البوسنة والهرسك والهيئات القضائية في سائر بلدان يوغوسلافيا السابقة بصورة طبيعية لإتاحة إحالة القضايا؛ (ج) وألا تكون ثمة تأخيرات في الإجراءات لأسباب خارجة عن سيطرة المحكمة، من قبيل مرض أحد المتهمين، والكشف عن معلومات ومواد غير متوقعة، وطلبات استبدال محامي الدفاع، وطلبات إعادة النظر في القضايا التي عرضت على المحكمة فعلا، والطلبات الأخرى التي تؤثر في الإجراءات القضائية، وتوافر الشهود للمصادقة على الإفادات والإدلاء بالشهادة.

النواتج

٨٢ - ستحقق خلال فترة السنتين النواتج التالية:

(أ) قسم المجني عليهم والشهود: توفير النقل الآمن للشهود من أماكن إقامتهم إلى لاهاي؛ والاتصال بالدول للحصول على تصاريح الخروج والدخول، ووثائق السفر، واتفاقات المرور الآمن، والتأشيرات من أجل توفير الحماية قبل المحاكمة وبعدها؛ وتوفير خدمات الدعم لنقل الشهود بشكل مؤقت أو دائم؛ والاتصال بالحكومات المضيفة من أجل توفير الحماية وأماكن الإقامة ووسائل النقل الآمنة للشهود أثناء المحاكمة؛ وتنفيذ سياسات المحكمة فيما يتعلق بالتعويض عن الخسائر الناجمة عن فوات الكسب؛

(ب) خدمات محامي الدفاع: تزويد المشتبه فيهم والمتهمين بسبل الحصول على المساعدة القانونية؛ واستعراض ادعاءات العوز المقدمة من المشتبه فيهم والمتهمين؛ وتنفيذ التوجيه المتعلق بتعيين محام للدفاع وممارسات المساعدة القانونية؛

(ج) إدارة شؤون المحكمة: تنفيذ الإجراءات المتصلة بتثبيت لوائح الاتهام أو تعديلها أو سحبها، وبإصدار أوامر الاعتقال، وبمعالجة حالات عدم تنفيذ أحد هذه الأوامر، وبمثول المتهم أمام المحكمة، والاحتجاز رهن التحقيق، والإفراج المؤقت وإجراءات الحصول على الإفادات الخطية؛ وتنظيم وجدولة المحاكمات والجلسات الأخرى، وحالات تحقير المحكمة أو انتهاك حرمتها والإجراءات المتعلقة بأصدقاء المحكمة، وحالات استدعاء الشهود والخبراء، وحفظ السجلات وإجراءات رد الممتلكات التي لها صلة بتعويض المجني عليهم؛ والإجراءات المتعلقة بالقضايا المستأنفة وإجراءات إعادة النظر وحالات العفو وتخفيف الأحكام؛

(د) قسم الاستشارة القانونية لقلم المحكمة: التفاوض بشأن الاتفاقات الدولية المتعلقة بإنفاذ الأحكام ونقل الشهود؛ والاتصال بالبلد المضيف بشأن امتيازات القضاة والموظفين وحصاناتهم؛ وصياغة الورقات والتوجيهات المتعلقة بالسياسات والمبادئ التوجيهية ذات الصلة بالممارسة القانونية؛

(هـ) إدارة مرافق الاحتجاز: توفير مرافق احتجاز آمنة للمحتجزين؛ وتنفيذ قواعد الاحتجاز وبرنامج الاحتجاز رهن التحقيق للمحكمة فيما يتعلق بالزيارات الشخصية والرسمية، ووضع جداول زمنية لفترات التمارين الرياضية وتوفير الوجبات، وفحص المكالمات الهاتفية والرسائل الواردة والصادرة حسب الاقتضاء؛ ووضع جدول لمواعيد عمل حراس الاحتجاز المقدمين من الحكومة المضيفة؛ والتعاون مع '١' السلطات المضيفة لكفالة توفير مرافق احتجاز للمحكمة طبقا للاتفاقات القائمة؛ '٢' ومع متطلبات المنظمات غير الحكومية التي تتولى رصد تلك المرافق؛

(و) المنشورات: نشر حولية المحكمة ووثائقها الأساسية ونسخ محاضر المحاكمات والقرارات؛

(ز) الإصدارات الإلكترونية والسمعية والبصرية: إنتاج عروض عن المحاكمات داخل قاعات المحكمة وبثها (في شكل إلكتروني)؛ والبث اللاحق في المناطق العامة من مبنى المحكمة لوقائع جلسات المحكمة المسجلة بالفيديو والبث السمعي المباشر لوقائع جلسات المحكمة في صالة الجمهور بقاعة المحكمة باللغات الانكليزية والفرنسية والبوسنية/ الكرواتية/ الصربية؛

(ح) الكتيبات والنشرات وصحائف الوقائع: إصدار النشرة الشهرية المتعلقة بأنشطة المحكمة؛ والنشرات الاخبارية والمطويات؛

(ط) النشرات الصحفية: إصدار نشرات صحفية في الصحف المحلية والوطنية والدولية عن أنشطة المحاكمات؛

(ي) خدمات المكتبة: توفير خدمات المكتبة في مجال القانون الدولي والقانون الوطني فيما يتعلق بعمليات المحكمة، وذلك لفائدة القضاة والموظفين ومحامي الدفاع؛ وتوفير خدمات المعلومات الإلكترونية لمساعدة الموظفين، وبخاصة الموظفون القانونيون والقضاة، في إجراء البحوث القانونية وتعزيز إمكانية الوصول إلى المعلومات الببليوغرافية؛

(ك) الدعم في مجال المؤتمرات واللغات: توفير الترجمة الشفوية لجميع جلسات المحكمة من اللغات الانكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإلى تلك اللغات وأثناء

جلسات استجواب المجني عليهم والشهود؛ وإتاحة الترجمة من الانكليزية والفرنسية والبوسنية/الكرواتية/الصربية وإلى تلك اللغات لقلم المحكمة ولدوائرها ولمكتب المدعي العام؛ وتوفير نسخ محاضر بالانكليزية والفرنسية لجميع جلسات المحاكمات التي تنعقد في قاعة المحكمة وجلسات القضاة بكامل هيئتهم؛

(ل) الدعم الإداري: تجهيز الوثائق المالية؛ وإعداد الميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٠-٢٠١١ وتقارير الأداء السنوية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ وإعداد تقارير عن حوافز استبقاء الموظفين في المحكمة؛ والرقابة على الميزانية وإدارة الوظائف فيما يتعلق بالميزانية المقررة وبالموارد الخارجة عن الميزانية؛ وصياغة مشاريع الردود الإدارية على هيئات الرقابة الخارجية والداخلية؛ وفرز طلبات ملء الوظائف الشاغرة؛ وتنفيذ برامج التطوير المهني للموظفين وتدريبهم؛ واتخاذ ترتيبات السفر وإصدار التذاكر وأذونات الشراء للقضاة والموظفين والشهود وغيرهم من الأشخاص؛ والاضطلاع بإدارة الممتلكات ومراقبة جرد الممتلكات؛ وإنشاء الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات وتشغيلها وصيانتها؛ وشراء السلع والخدمات والتعاقد بشأنها؛ وتوفير بيئة سليمة وآمنة لجميع كبار الشخصيات والموظفين والزوار والمحتجزين.

الجدول ٩

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)			الوظائف	
الفئة	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩ (قبل إعادة تقدير التكاليف)		٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩
الميزانية المقررة					
الوظائف	١٠٣ ٠٩٠,٩	٩٤ ١١٧,١		٦٦٥	٥٣٧
غير الوظائف	١٠٨ ١٢٠,٥	١٠١ ٠٧١,٣		-	-
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٨ ٧٥٢,٢	١٨ ٣٧٦,٩		-	-
المجموع الفرعي	**٢٢٩ ٩٦٣,٦**	**٢١٣ ٥٦٥,٣**		**٦٦٥**	**٥٣٧**
الموارد الخارجة عن الميزانية	٣ ٥٨٢,٥	٣ ٠٧٣,٢		٣	١
المجموع	**٢٣٣ ٥٤٦,١**	**٢١٦ ٦٣٨,٥**		**٦٦٨**	**٥٣٨**

الجدول ١٠

الاحتياجات من الوظائف

الفئة	الاعتمادات المنقحة للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧	المقترحة لعام ٢٠٠٨	التخفيض المقترح ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩	الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠٠٦-٢٠٠٧	الموارد الخارجة عن الميزانية ٢٠٠٨-٢٠٠٩	المجموع ٢٠٠٦-٢٠٠٧	المجموع ٢٠٠٨-٢٠٠٩
الفئة الفنية وما فوقها							
أمين عام مساعد	١	١	-			١	١
مد - ١	٢	٣	-			٢	٣
ف - ٥	١٧	١٦	-			١٧	١٦
ف - ٣/٤	١٥٧	١٥٧	(٢١)	١	١	١٥٨	١٣٧
ف - ١/٢	٧٩	٧٩	(١٩)			٧٩	٦٠
المجموع الفرعي	**٢٥٦**	**٢٥٦**	**(٤٠)**	**١**	**١**	**٢٥٧**	**٢١٧**
فئة الخدمات العامة							
الرتبة الرئيسية	١٠	١٠	-	-	-	١٠	١٠
الرتب الأخرى	٢٤٤	٢٤٤	(٦٨)	٢	-	٢٤٦	١٧٦
المجموع الفرعي	**٢٥٤**	**٢٥٤**	**(٦٨)**	**٢**	**-**	**٢٥٦**	**١٨٦**
احتياجات أخرى							
خدمات الأمن	١٥٥	١٥٥	(٢٠)	-	-	١٥٥	١٣٥
المجموع الفرعي	**١٥٥**	**١٥٥**	**(٢٠)**	**-**	**-**	**١٥٥**	**١٣٥**
المجموع	**٦٦٥**	**٦٦٥**	**(١٢٨)**	**٣**	**١**	**٦٦٨**	**٥٣٨**

٨٣ - ستغطي الموارد المدرجة تحت الوظائف والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين، والبالغ مقدارها ١٠٠ ١١٧ ٩٤ دولار و ٩٠٠ ٣٧٦ ١٨ دولار على التوالي، استمرار ٥٣٧ وظيفة مطلوبة خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ويتعلق التخفيض الوارد تحت الوظائف (٨٠٠ ٩٧٣ ٨ دولار) والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين (٣٠٠ ٣٧٥ دولار) بالإلغاء المقترح لما عدده ١٢٨ وظيفة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، تتألف من ٤٠ وظيفة من الفئة الفنية (١ برتبة ف-٤، و ٢٠ برتبة ف-٣، و ١٩ برتبة ف-٢)، و ٦٨ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)، و ٢٠ وظيفة في مجال خدمات الأمن، على النحو المبين في الجدول ١٠. ويقابل التخفيض الصافي جزئيا إعادة التصنيف المقترحة لوظيفة من الرتبة ف-٥ في الرتبة مد-١ رئيس الدوائر في قسم الدعم القانوني للدوائر (١٠٠ ٣٥ دولار).

٨٤ - وتتماشى الاحتياجات من الوظائف المقترحة للوحدات القضائية وغير القضائية في قلم المحكمة مع أنشطة المحاكمة المتوقعة وعبء العمل المسقط لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩،

الذي يبين انخفاضا في عدد القضايا المنظورة بصورة متزامنة من سبع قضايا إلى ست بحلول نهاية آب/أغسطس ٢٠٠٩، ومن ست قضايا إلى خمس بحلول نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩؛ علاوة على خفض آخر إلى محاكمتين اثنتين فعليتين بنهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وعلى هذا الأساس، يقترح أن يظل هيكل الملاك الوظيفي لقلم المحكمة في عام ٢٠٠٨ في مستوى عام ٢٠٠٧ نفسه، بما مجموعه ٦٦٥ وظيفة.

٨٥ - وبالنسبة لعام ٢٠٠٩، يقترح أن يستبقي قلم المحكمة هيكل ملاك موظفين يتألف من ٥٣٧ وظيفة مؤقتة (٢١٦ من الفئة الفنية؛ و ١٨٦ من فئة الخدمات العامة والفئات المتعلقة بها، و ١٣٥ من خدمات الأمن). ويقترح إلغاء مهام الوظائف المتبقية وعددها ١٢٨ بصورة تدريجية على النحو التالي: (أ) ما تقديره ٣٥ وظيفة تتألف ١٠ من الفئة الفنية (٧ برتبة ف-٣ و ٣ برتبة ف-٢/١)؛ و ٢٠ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى) و ٥ من الخدمات الأمنية خلال الربع الثالث من السنة؛ (ب) وما تقديره ٩٣ وظيفة، تتألف من ٣٠ من الفئة الفنية (١ برتبة ف-٤، و ١٣ برتبة ف-٣، و ١٦ برتبة ف-٢/١)، و ٤٨ من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)؛ و ١٥ من خدمات الأمن خلال الربع الأخير من السنة. ولكفالة ما يلزم من المرونة لكي يقوم قلم المحكمة بتعجيل وتيرة الإلغاء التدريجي لآحاد الوظائف أو إبطائها، يقترح إنهاء جميع الوظائف البالغ عددها ١٢٨ وظيفة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، حسبما هو مبين في الجدول ١٠، على أن يقدم التمويل المتعلق بها عن طريق المساعدة المؤقتة العامة. وهكذا، سيصير بالإمكان إبقاء المهام الحيوية اللازمة لدعم المحاكمات التي ستعقد إلى غاية ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ وبين ١ آب/أغسطس و ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩.

٨٦ - ونظرا لتزايد المسؤوليات المرتبطة بهذه المهمة وتعقد المسائل المتعلقة بالسياسات التي تنطوي عليها، يقترح إعادة تصنيف وظيفة موظف الشؤون القانونية الأقدم من الرتبة ف-٥ في الرتبة مد-١، رئيس الدوائر. وسيخضع رئيس الدوائر للسلطة الإدارية المباشرة لرئيس قلم المحكمة عن طريق نائب رئيس قلم المحكمة.

٨٧ - وستناط برئيس الدوائر أربع مسؤوليات رئيسية ستغير بصورة كبيرة دور كبير موظفي الشؤون القانونية ومسؤولياته وتعقد واجباته، وهي: الإشراف على جميع موظفي الدوائر؛ وإدارة الدوائر؛ والعمل بوصفه المستشار القانوني الرئيسي للدوائر؛ وكفالة التنسيق والتعاون المؤسسيين، ولا سيما فيما يتعلق بدائرة الطعون أو القضايا المستأنفة.

٨٨ - ويعزى التخفيض الإجمالي في إطار الاحتياجات من غير الوظائف (٢٠٠ ٠٤٩ ٧ دولار) إلى تخفيض الاحتياجات تحت بند سفر الموظفين (٢٠٠ ٣٣ دولار)؛ والخدمات

التعاقدية (٨٠٠ ٧١٧ دولار)؛ وأتعاب محامي الدفاع (٢٠٠ ٩٢٣ ٦ دولار)؛ واللوازم والمواد (٨٠٠ ٥٣١ دولار)؛ والأثاث والمعدات (٨٠٠ ٦٠٨ ٢ دولار)؛ والتحسينات في أماكن العمل (٠٠٠ ٧٧ دولار). ويقابل هذا التخفيض جزئيا ما يلي: (أ) زيادة الاعتمادات في إطار المساعدة المؤقتة العامة (٨٠٠ ١٤٦ ٣ دولار) المطلوبة لتمويل استمرار مهام ١٢٨ وظيفة لمدة تصل إلى ١٠ أشهر، وهي المهام التي يقترح إلغاؤها في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ لأسباب جرى تبيانها في الفقرتين ٢٥ و ٨٥ أعلاه؛ (ب) زيادة الاحتياجات تحت بند نفقات التشغيل العامة (٦٠٠ ٦٧٤ دولار) المتعلقة بصفة عامة باستئجار أماكن العمل بسبب تنقيح أحكام اتفاق الإيجار وشروطه لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛ (ج) وزيادة الاحتياجات تحت بند المنح والمساهمات (٢٠٠ ٢١ دولار) لأغراض الأمن العام بين المنظمات أساسا.

دال - إدارة السجلات والمحفوظات

٨٩ - على مر الأعوام، تجَمَّع لدى المحكمة مجلدات كبيرة من المحفوظات في أشكال مختلفة، منها السجلات الإلكترونية والورقية والسمعية البصرية. ولما كانت سجلات المحكمة ومحفوظاتها من ممتلكات الأمم المتحدة، فإن المحكمة تلتزم بكفالة إدارة جميع فئات السجلات والمحفوظات، وحفظها وإتاحتها وفقا للسياسات والمعايير وأفضل الممارسات التي تتبعها الأمم المتحدة في مجال حفظ السجلات وإدارة المحفوظات.

٩٠ - وقد تحقق، حتى تاريخه، تقدم ملحوظ في إعداد السجلات تحسُّبا لقرب انتهاء ولاية المحكمة. وبحلول الوقت الذي تنتهي فيه المحكمة من أعمالها، يتعين أن تكون السجلات والمحفوظات قد نُظِّمت وأُمِّنت تحقيقا لغرضين، هما الأنشطة المتبقية وتراث المحكمة.

٩١ - فبالنسبة للأنشطة المتبقية، ستكون هناك حاجة إلى استمرار إمكانية الوصول إلى السجلات النشطة لاستخدامها في تقديم الدعم الوثائقي للإجراءات القضائية المستمرة. ففي أعقاب إتمام المحاكمات وقضايا الاستئناف بالمحكمة، لا بد أن يظل جزء من سجلاتها متاحا للإجراءات القضائية المستمرة. وستحتاج السلطات الوطنية التي تفصل في قضايا أحيلت إليها من المحكمة أيضا إلى الوصول إلى سجلات المحكمة، العامة والسرية على حد سواء.

٩٢ - أما بالنسبة لتراث المحكمة، فمن المهم للغاية أن تنفَّذ استراتيجيات يكون الهدف منها كفالة الحفاظ على مواد المحفوظات التي توثِّق أعمال المحكمة، وأن يتيسر وصول الجهات المعنية إلى تلك المواد، بما في ذلك شعب يوغوسلافيا السابقة، والمؤرخين والباحثين، وذلك عن طريق إتاحة نسخ رقمية من المحفوظات على الإنترنت.

٩٣ - ويمكن تقسيم طبيعة سجلات المحكمة ومحفوظاتها إلى ثلاثة مجالات: المجال الإداري والقضائي والموضوعي. وتتمثل السياسات العامة لهذه السجلات فيما يلي:

(أ) السجلات الإدارية: تدعم هذه السجلات الوظائف الإدارية، التي تشمل، في جملة أمور، الشؤون المالية والموارد البشرية والمشتريات. وهذه السجلات في معظمها سجلات مادية على هيئة أوراق تدار بواسطة نظام لإدارة السجلات (هو نظام ''تريم'' لإدارة جميع معلومات السجلات). ولا توجد لأغلب هذه السجلات قيمة كمحفوظات، وسيجري في نهاية المطاف إعدامها وفقا لجدول الأمم المتحدة الزمني للاحتفاظ بالسجلات. وستحوِّل المحكمة هذه السجلات إلى عهدة قسم إدارة المحفوظات والسجلات في نيويورك؛

(ب) السجلات القضائية: تضم هذه السجلات محاضر جلسات المحاكم، والالتماسات، والأحكام، وغير ذلك من السجلات القانونية، وهي متاحة في شكل مستندات ورقية وإلكترونية وسمعية بصرية. وتتمثل سياسة المحكمة في حفظ جميع هذه السجلات كمحفوظات بسبب الاحتياجات القانونية ولما لها من طابع تاريخي. وستحفظ المحكمة هذه السجلات داخل نظام لإدارة السجلات كجزء من تراث المحكمة من المحفوظات، وستطبق النظام الرقمي على السجلات السمعية البصرية؛

(ج) السجلات الموضوعية: لهذه السجلات قيمة كمحفوظات إلا أن طابعها غير قضائي. وهي تشمل سجلات كبار المسؤولين، ومحاضر الهيئات التي تقرر السياسات مثل اجتماعات القضاة بكامل هيئتهم ولجنة القواعد، وبعض السجلات المتعلقة بأنشطة الاتصالات، والتقارير والدراسات وما إلى ذلك. وتتوافر هذه السجلات في شكل ورقي وفي صورة إلكترونية. وستحفظ المحكمة هذه السجلات داخل نظام إدارة السجلات كجزء من تراث المحكمة من المحفوظات.

٩٤ - ومع اقتراب ولاية المحكمتين المخصصتين من نهايتها، يبدو واضحا أن محفوظاتهما ستؤدي دورا هاما في الآلية المتبقية. وفي هذا الصدد، اجتمع ممثلو المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة وقسم إدارة المحفوظات والسجلات بمقر الأمم المتحدة، في لاهاي في حزيران/ يونيه ٢٠٠٧ لوضع وتنفيذ استراتيجية وخطة مشروع مشتركَين وشاملَين ومنسقَين لإدارة المحفوظات والسجلات بين المحكمتين. وترسم الاستراتيجية، في جملة أمور، الملامح العامة لسبل الحفاظ بصورة ملائمة على الأدلة التي تثبت أعمال المحكمتين، ووضع وتنفيذ معايير الوصول إلى السجلات التي يمكن الكشف عن محتوياتها.

٩٥ - ولتحقيق متطلبات الحفظ وإمكانية الوصول بالنسبة لجميع الجهات المعنية، ستحتاج استراتيجية المحفوظات إلى أربعة عناصر من أعلى مستوى. أولا، بسبب طبيعة السجلات (أي الحساسية العالية للمعلومات، وحجم السجلات التي تشملها، وتعقيد النظم التي تُحفظ فيها، وتنوع الأشكال التي تُخزَّن بها)، يجب البدء فورا في العمل على إعداد السجلات والمحفوظات لحفظها وتمكين الجهات المعنية المختلفة من الوصول إليها. ثانيا، من الضروري تحديد الموارد اللازمة، وطلبها، وتخصيصها. وثالثا، من الضروري وضع نهج شامل ومشترك على هيئة أطر استراتيجية وتشغيلية واعتمادها في المحكمتين. ورابعا، من الضروري وضع إطار تشريعي، بالتعاون مع قسم إدارة المحفوظات والسجلات ومكتب الشؤون القانونية، لتوجيه الأوصياء فيما يتعلق بسبل الوصول إلى المحفوظات والسجلات.

٩٦ - ولدعم وظائف محفوظات المحكمتين بشكل أفضل، تقرر توحيد جميع وظائف المحفوظات في كل جهاز من أجهزة المحكمتين (أي الدوائر ومكتب المدعي العام، وقلم السجل) في وحدة إدارية مركزية واحدة تتولى مسؤولية مراقبة تنفيذ استراتيجية المحفوظات والوظائف اليومية. وتماشيا مع الاستراتيجية، ستقوم المحكمتان خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بتنفيذ مشاريع مختلفة تتعلق بالمحفوظات الهدف منها (أ) ضمان تماشي السجلات مع معايير الحفظ والمحفوظات المطلوبة بعد إتمام الولاية؛ (ب) دعم الوصول الرسمي مستقبلا للكيان الموكل إليه أداء مهام بعد إتمام المحكمة لولايتها إلى المحفوظات، بالإضافة إلى وصول أفراد الجمهور العام إليها.

٩٧ - وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يلزم الحصول على موارد لإدخال سجلاتها ومحفوظاتها في قاعدة بيانات لإدارة السجلات (نظام برامجيات الحواسيب، تريم) لكفالة نقل السجلات الورقية والإلكترونية والسمعية البصرية بصورة سلسة عند اختتام أعمال المحكمة. أما مجال العمل الموضوعي الثاني الذي يحتاج إلى موارد، فيتعلق بتطبيق النظام الرقمي على المجموعات ذات الأولوية من سجلات المحكمة لضمان إتاحة أكبر قدر من فرص وصول أفراد الجمهور إلى المعلومات العامة عندما تنهي المحكمة أعمالها. وستكون هناك زيادة مستمرة في حجم العمل المتعلق بالسجلات والمحفوظات إذ تتهيأ المحكمة إلى إغلاق أبوابها، وضرورة وجود موارد لإعداد السجلات والمحفوظات من أجل نقلها وحفظها والوصول إليها في المستقبل.

٩٨ - وتعدّ التسجيلات السمعية البصرية لأعمال المحكمة والمحكمة الجنائية الدولية لرواندا سجلا شديد الأهمية لأعمالها وللفقه القضائي. ومن الضروري أن تُحفَظ هذه المحفوظات السمعية البصرية على المستويات التقنية الملائمة لتحسين فرص وصول الجمهور إلى المجموعة

ولضمان استمرار صلاحية المواد على المدى الطويل. ولضمان الحفاظ عليها والوصول إليها على امتداد الوقت، من الضروري تطبيق النظام الرقمي على السجلات السمعية البصرية للمحكمتين، سواء بالنسبة للنصوص المنقحة والنصوص غير المنقحة، وتخزينها في نظام، يملك مقومات دعم احتياطي كامل، وأن يُخطط لوضع استراتيجية لانتقال البيانات يتم من خلالها التعامل مع الحاجة للانتقال إلى صور أحدث من التكنولوجيا، خلال فترة عمل الآلية المتبقية وبعدها، بما في ذلك البحوث وقواعد البيانات المقبلة، وتنفيذ تلك الاستراتيجية. ويعتبر هذا المشروع مشروعا ضخما، حيث تمتلك كل محكمة بالفعل أكثر من ٣٠ ٠٠٠ ساعة من التسجيلات وسيزيد حجم التسجيلات هذا مع استمرار المحكمتين في عملهما.

٩٩ - وسيوفر مشروع تطبيق النظام الرقمي إمكانية تخزين جميع النسخ المنقحة وغير المنقحة من أعمال المحكمتين بشكل عالي الجودة ويتيح إمكانية الوصول إليها. وسيستوجب المشروع إسهاما كبيرا من جانب أحد مستشاري حفظ السجلات الرقمية السمعية البصرية، ووجود برنامج ضخم للتحويل والتخزين، والتحضير والتنفيذ.

الجدول ١١

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
الفئة	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩
الميزانية المقررة				
احتياجات من غير الوظائف	–	٣ ٨٦٠,١	–	–
المجموع	**–**	**٣ ٨٦٠,١**	**–**	**–**

١٠٠- وخلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، يُقترح تخصيص موارد قيمتها ١٠٠ ٨٦٠ ٣ دولار من أجل تنفيذ أنشطة المحفوظات المختلفة. وتتألف الاحتياجات من الموارد من اعتمادات جديدة تندرج تحت بند (أ) المساعدة المؤقتة العامة لإدخال البيانات والمعلومات في قاعدة بيانات نظام ''تريم'' لإدارة معلومات السجلات لضمان الانتقال السلس لسجلات المحكمة الورقية والإلكترونية والسمعية البصرية عند إغلاق المحكمة (١٠٠ ٧٨٤ دولار)؛ (ب) خدمات تعاقدية لتغطية التكاليف المرتبطة بتطبيق النظام الرقمي على السجلات السمعية البصرية للمحكمة (٠٠٠ ٠٠٠ ٣ دولار)؛ (ج) استشاريون لتوفير الدراية الفنية في ميدان حفظ المواد في صورة رقمية سمعية بصرية ودعم تنفيذ الإطار الاستراتيجي للمحفوظات والانتقال إلى نظام ''تريم'' لإدارة معلومات السجلات (٧٠٠ ٥٠ دولار)؛

(د) السفر لإتمام الاتصالات بالتحاور عن بُعد، مع عقد اجتماعات كل ستة أشهر بين ممثلي كلتا المحكمتين وقسم إدارة المحفوظات والسجلات لتنسيق الأنشطة (٣٠٠ ٢٥ دولار).

هاء - الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وسداد المعاشات التقاعدية للقضاة وللأزواج الباقين على قيد الحياة

١٠١- وفقا للقاعدة ٦-٢ من نظام الموظفين الأساسي تقدم المحكمة للعاملين فيها الذين استوفوا شروط أهلية معيَّنة تغطية طبية وتغطية لطب الأسنان بعد أن يتقاعدوا وذلك من خلال برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في الأمم المتحدة. والرعاية الصحية التي يوفرها هذا البرنامج تشكل عنصرا حيويا من الضمان الاجتماعي للموظفين المتقاعدين التي لا يمكن للكثيرين منهم أن يستفيدوا من نُظم الضمان الاجتماعي الوطنية للدول الأعضاء بالنظر إلى أنهم يعملون في الأمم المتحدة. وسوف تكون هناك حاجة إلى العمل فورا على بحث ممارسة ''الدفع أولا بأول'' المتبعة في الوقت الحالي وذلك بالنظر إلى أن إنهاء عمل المحكمة أصبح وشيكا. وبالإضافة إلى هذا فإن مجلس مراجعي الحسابات كرر الإعراب عن القلق فيما يتعلق بقدرة المحكمة الفعلية على تغطية التزاماتها المتعلقة باستحقاقات انتهاء الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد[(١)].

١٠٢- ومنذ إنشاء المحكمة كهيئة مؤقتة أخذت الالتزامات المتعلقة باستحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة في التراكم ولا تزال تفتقر إلى التمويل. وهذه الالتزامات أُقر بها الآن على النحو الواجب وجرى الكشف عنها في الملاحظات الملحقة بالبيانات المالية وفقا لقرار الجمعية العامة ٦٠/٢٥٥. غير أنه لم يتم تمويل أي جزء من الالتزامات. وبالنظر إلى أنه من المتوقع أن تنهي المحكمة أنشطتها بحلول عام ٢٠١٠ فإن هناك حاجة عاجلة لتمويل الالتزامات المستحقة. وهذا سيمنع تحمل مصادر التمويل الأخرى، وخاصة الميزانية العادية، لأية أعباء محتملة.

١٠٣- واستنادا إلى التقييم الاكتواري المُرحّل الذي أجراه خبير اكتواري استشاري في آب/أغسطس ٢٠٠٧ فإن القيمة الحالية للالتزامات المتراكمة على المحكمة لتغطية استحقاقات التأمين الصحي المقبلة بعد انتهاء الخدمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ تقدر بمبلغ ١٦,٦ مليون دولار على أساس أن عدد المشتركين المحتملين في برنامج التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة هو ١٥٨ مشتركا. وبالنظر إلى أن متطلبات السداد السنوية

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٥ والتصويب (A/61/5/Add.12 و Corr.1)، الفصل الثاني، الفقرة ٢٨.

ستكون مستحقة ابتداء من عام ٢٠٠٩ فإنه سيكون من الحكمة من الناحية المالية أن يخصَّص المبلغ المذكور أعلاه في عام ٢٠٠٨ في الحساب الخاص المنفصل والمستقل، الذي أنشئ مؤخرا وفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٦٤، لتسجيل الالتزامات المستحقة المتعلقة بالتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة وتقديم بيان بالمعاملات التي تمت في هذا الصدد.

١٠٤- بالإضافة إلى هذا فإن قضاة المحكمة الدائمين يحق لهم الحصول على استحقاقات التقاعد وفقا لشروط الخدمات والتعويض التي تنطبق على قضاة المحكمتين. وفي الوقت الحالي تتضمن ميزانية فترة السنتين للمحكمة اعتمادات لاستحقاقات التقاعد التي تُسدَّد للقضاة السابقين. غير أن الممارسة الحالية لن تكون خيارا قابلا للتنفيذ مع إنهاء أعمال المحكمة، آخذين في الاعتبار الدراسة الاكتوارية التي أجراها خبير اكتواري استشاري في آب/أغسطس ٢٠٠٧ لتحديد الالتزامات المتراكمة بالنسبة لهذا الاستحقاق. واستنادا إلى نتائج التقييم الاكتواري لخطة المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة، يقدَّر أن القيمة الحالية لالتزامات المعاشات التقاعدية المتراكمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ بالنسبة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة تقدر بمبلغ ٦٣٣ ٠٥٠ ١٧ دولارا، وهي التزامات تتعلق بقضاة سابقين عددهم ١٣ قاضيا وشخص مستفيد واحد يحصل على معاش تقاعدي وقضاة حاليين عددهم ١٤ قاضيا.

الجدول ١٢

الاحتياجات من الموارد

	الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		الوظائف	
	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	٢٠٠٦-٢٠٠٧	٢٠٠٨-٢٠٠٩
الفئة				
الميزانية المقررة				
غير الوظائف	–	٣٣ ٧٠٠,٠٠	–	–
المجموع	–	٣٣ ٧٠٠,٠٠	–	–

١٠٥- وتبلغ الاحتياجات من الموارد اللازمة لتمويل الالتزامات المتراكمة ٠٠٠ ٧٠٠ ٣٣ دولار، تتألف من مبلغ قدره ٠٠٠ ٦٠٠ ١٦ دولار من أجل التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة و ٠٠٠ ١٠٠ ١٧ دولار لسداد المعاشات التقاعدية للقضاة وأزواجهم الباقين على قيد الحياة.

الجدول ١٣

موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ التوصيات ذات الصلة التي تقدمت بها هيئات الرقابة الداخلية والخارجية واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

عرض موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية (A/60/591)	
تثني اللجنة على المحكمة لتطبيقها الدروس المستفادة من كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى وهي على ثقة من أنها ستواصل عن كثيب تحليل ورصد توزيع تدفق عملها بهدف مواصلة خفض وقت العمل الإضافي. (الفقرة ١٤)	نتيجة لاستمرار عملية رصد توزيع تدفق العمل والقيود الصارمة المفروضة على استخدام موارد الوقت الإضافي، تعكس الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ انخفاضا في احتياجات الوقت الإضافي.
تثني اللجنة على المحكمة لاتخاذها خطوات لرصد احتياجاتها المتعلقة بالسفر وهي على ثقة من أنه سيتم توفير المزيد من الموارد في تقارير الأداء المقبلة. (الفقرة ١٥)	بالنظر إلى أن المحاكمات سوف تُستكمل في عام ٢٠٠٩ من المتوقع أن ينخفض مستوى الاحتياجات لسفر الموظفين وسفر الشهود لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ مقارنة بفترات السنتين السابقة.
كانت اللجنة تفضل أن يقدَّم تحليل شفاف للاحتياجات الإضافية المحتمل طلبها فيما يتعلق بالاحتجاز. (الفقرة ١٧)	في سياق النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ أُبلغت اللجنة بأن هناك مشاورات جارية مع السلطات الهولندية لزيادة عدد الزنزانات من ٦٨ إلى ٨٤ زنزانة لاستيعاب الزيادة المتوقعة في عدد المحتجزين. وبالنظر إلى عدم وجود معلومات عن التكاليف ذات الصلة فإنه لم تُدرج احتياجات إضافية في ملزمة الميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧ على اعتبار أن أية تكاليف إضافية مرتبطة بالزيادة في عدد الزنزانات سوف تُذكر في سياق تقرير الأداء. والانتقال الفعلي إلى مجمع زنزانات أكبر يشمل ٨٤ زنزانة حدث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فإنه بسبب الخفض المتوقع في عدد المحتجزين توصي المحكمة بأن يخفض تبعا لذلك عدد الزنزانات المستأجرة في مرافق السجون من مستواها الحالي وهو ٨٤ زنزانة إلى ٦٤ زنزانة اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

عرض موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
تعتقد اللجنة بأن هناك حاجة إلى دراسة احتياجات الترجمة وطرائقها بهدف خفض التكاليف مع ضمان أفضل نوعية. (الفقرة ١٨)	تواصل المحكمة القيام باستعراض احتياجاتها فيما يتعلق بالترجمة وذلك من أجل زيادة قدرتها بالنسبة لخدمات اللغات إلى أقصى حد ممكن وتقليل التكاليف مع الإبقاء في الوقت نفسه على معايير الجودة المرتفعة المتوقعة من محكمة دولية. وإنشاء مكتب إدارة الوثائق (الذي أدَّى إلى وفورات كبيرة بتفادي ازدواج الترجمات) هو مثال جيد لتدابير تحقيق الكفاءة التي تنفذها المحكمة من هذه الناحية. وتماشيا مع هذا الاتجاه تقترح المحكمة خفض الاحتياجات لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ فيما يتعلق بالمساعدة المؤقتة للترجمة والترجمة التعاقدية.
مجلس مراجعي الحسابات (A/61/51/Add. 12 و Corr.1, Chap. II)	
يؤكد المجلس من جديد قلقه إزاء القدرة الفعالة للمحكمة بالنسبة للوفاء بالالتزامات المتعلقة باستحقاقات نهاية الخدمة واستحقاقات ما بعد التقاعد. (الفقرة ٢٨)	اقترحت في الفرع الثاني هاء من هذا التقرير اعتمادات لتغطية استحقاقات التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة بالنسبة للموظفين السابقين الذين كانوا يعملون في المحكمة ومدفوعات المعاشات التقاعدية لقضاة المحكمة السابقين.
يحيط المجلس علما بالإجراءات التي اتخذتها المحكمة لإنهاء أعمالها في عام ٢٠١٠. غير أن المجلس يؤكد من جديد قلقه إزاء احتمال أن يؤدي نسق نشاط المحكمة إلى جعل إنهاء أعمالها في ذلك التاريخ أمرا غير واقعي. (الفقرة ٣٥)	التقدم الذي أُحرز في أنشطة ما قبل المحاكمة وأنشطة المحاكمة أتاح للمحكمة أن تضع تنبؤات للمواعيد المتوقَّعة لاستكمال جميع القضايا المعلَّقة. وفي الوقت الحالي يشير هذا التقييم إلى أن غالبية المحاكمات الابتدائية المعلّقة سوف تُستكمل خلال فترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩. وإضافة إلى هذا فإن المحكمة تقدّر أن يتم الفراغ من جميع إجراءات الاستئناف خلال فترة سنتين من الانتهاء من المحاكمات. وسوف تواصل المحكمة السعي من أجل اتخاذ تدابير جديدة لزيادة كفاءة أعمالها بما يتفق تماما مع حقوق المتهمين بالنسبة للإجراءات القانونية الواجبة والمحاكمة العادلة.
يوصي المجلس بأن تتخذ المحكمة على وجه السرعة إجراءات لتحسين استرداد المبالغ المستحقة على الموظفين. (الفقرة ٣٩)	خلال فترة السنتين الماضية، أدخلت المحكمة تحسينات كبيرة على حسابات القبض، وتحديدا بالنسبة للمبالغ المستحقة على الموظفين السابقين. واستعرضت المحكمة إجراءاتها الحالية وحسَّنت ضوابطها المتعلقة بمدفوعات المرتب النهائي والمدفوعات التي تؤدى للموظفين الذين يتركون الخدمة.

عرض موجز للتوصية	الإجراءات المتخذة لتنفيذ التوصية
يوصي المجلس بأن تستعرض المحكمة بانتظام الاعتمادات المخصصة في الميزانية لتغطية تكاليف الإعادة إلى الوطن من أجل تفادي المبالغة في تقدير التكاليف المتصلة بهذه النفقات. (الفقرة ٤٢)	على العكس مما ذُكر في تقرير مجلس مراجعي الحسابات لم تكن المبالغ المدرجة في الميزانية موضوع النتائج التي توصل إليها المجلس بل كان المبلغ الفعلي المستَحق مقابل الإنفاق تحت بند منحة الإعادة إلى الوطن هو الموضوع. وقد استعرض القسم المالي وقسم الموارد البشرية بنشاط جميع المدفوعات السابقة من أجل ضمان صحة استحقاق منحة الإعادة إلى الوطن.
يوصي المجلس بأن تكفل المحكمة معاملة لغتي العمل على قدم المساواة. (الفقرة ٤٧)	تواصل المحكمة بذل كل جهد ممكن لضمان الاستخدام الملائم للغتي العمل وتحقيق المساواة بينهما بالنسبة للترجمة التحريرية والترجمة الشفوية. وبالنسبة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بُحث على النحو الواجب عبء العمل المتوقع لوحدتي الترجمة الفرنسية والانكليزية من أجل تحديد الموارد المقترحة لفترة السنتين المقبلة.
يوصي المجلس بأن تتوخى المحكمة أن يكون استخدامها لحيز أماكن عملها [في سراييفو] متسما بمزيد من الكفاءة. (الفقرة ٥٢)	في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، تمكنت المحكمة من تقليل المساحة التي تشغلها بإعادة جناح واحد إلى لجنة إدارة المبنى. وفي حين أن المساحة الأقل التي تشغلها المحكمة في الوقت الحالي لا تزال تزيد (بهامش ضئيل) عن الاحتياجات الفعلية فإن الاحتياجات الأمنية الخاصة لمكتب المدعي العام وقلم المحكمة وللعمليات المتعلقة بالمجني عليهم والشهود تمنع المحكمة من مشاركة مستأجر آخر في أحد الأجنحة. وبالرغم من ذلك فإنه تجدر الإشارة إلى أن تكاليف تشغيل دار الأمم المتحدة في سراييفو تعتبر أقل من نصف معدلات الإيجار المنطبقة على مساحات المكاتب في أماكن أخرى من المدينة. وإضافة إلى هذا فإن دار الأمم المتحدة قد اعتُمد دون سواه على أنه يلتزم بمعايير العمل الأمنية الدنيا.
تتفق المحكمة مع توصية المجلس التي جرى تأكيدها من جديد بأن تُبذل جهود خاصة من أجل توظيف النساء وترقيتهن. (الفقرة ٥٤)	النسبة الحالية بين الإناث والذكور للموظفين هي ٤٥ إلى ٥٥. وسوف تواصل المحكمة بذل كل جهد ممكن من أجل توظيف النساء وترقيتهن.
تتفق المحكمة مع توصية المجلس بأن تُبذل جهود خاصة من أجل ضمان التمثيل العادل للدول. (الفقرة ٥٧)	ترصد المحكمة بانتظام التوزيع الجغرافي من أجل ضمان أن يكون التعيين مستندا إلى أوسع قاعدة جغرافية ممكنة.

المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة
الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

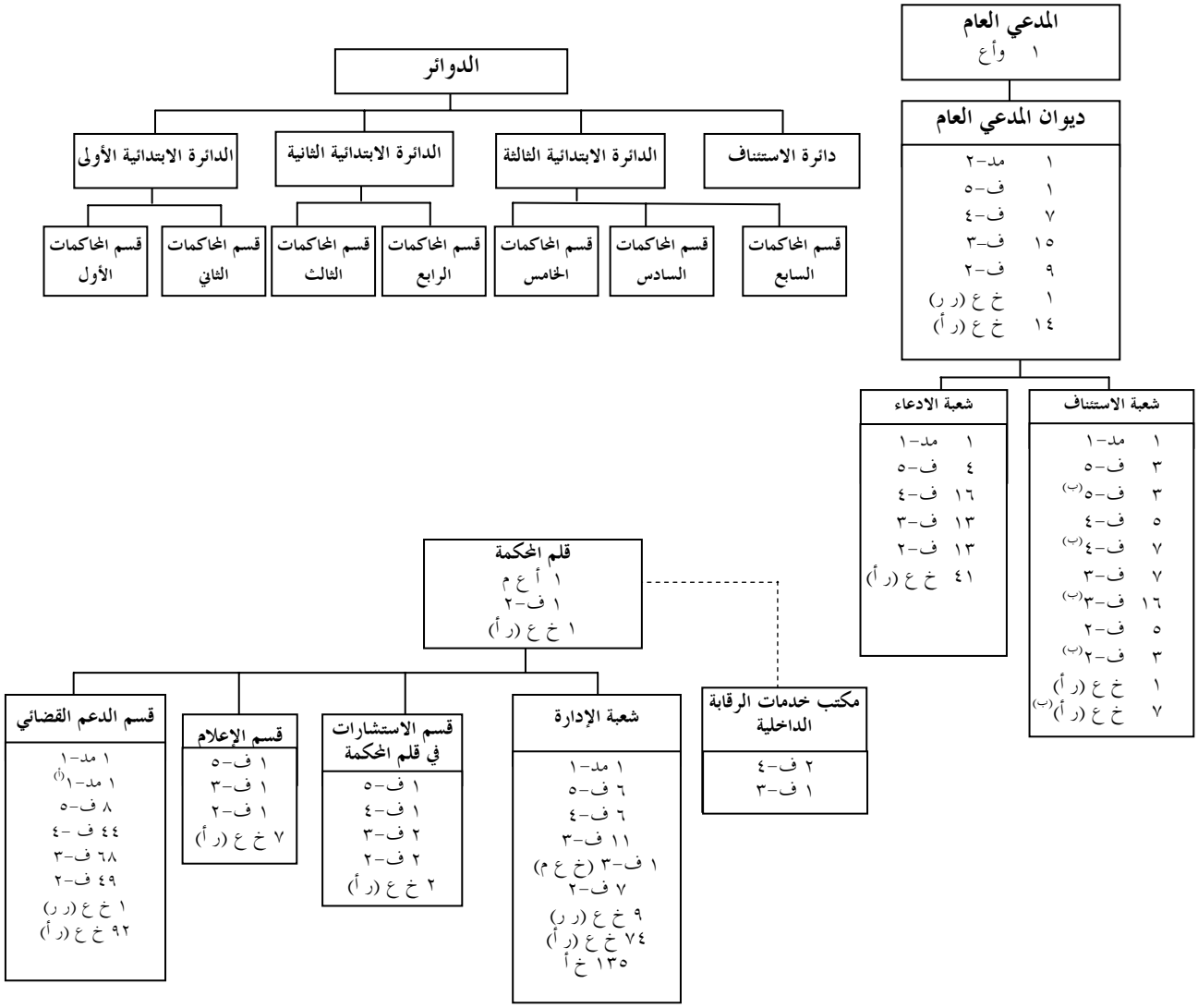

المختصرات: وكيل أمين عام = وأع؛ أمين عام مساعد = أ ع م؛ خ ع (ر ر)= خدمات عامة (رتبة رئيسية)؛ خ ع (ر أ) = خدمات عامة (رتب أخرى)؛ خ أ = خدمات أمن؛ خ ع م = خارج عن الميزانية.

(أ) منقول من شعبة الادعاء.

(أ) معاد تصنيفها.